



World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، 17 – 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

التوزيع: عام

التاريخ: 18 فبراير/شباط 2026

WFP/EB.2/2025/9-C/DRAFT

اللغة الأصلية: الإنكليزية

ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي
لعام 2025

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

مشروع ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2025

جدول المحتويات

3.....	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة.....
3.....	تعيين المقرر.....
2025/EB.2/1	ملاحظات افتتاحية من المديرية التنفيذية، بما في ذلك لمحة عامة عن الفرص والتحديات الحالية والمستقبلية بالنسبة إلى البرنامج.....
3.....	المسائل الاستراتيجية.....
2025/EB.2/2	الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2026-2029).....
2025/EB.2/3	إطار النتائج المؤسسية للبرنامج (2026-2029).....
6.....	وظائف الرقابة.....
2025/EB.2/4	إطار المساءلة والرقابة للبرنامج.....
7.....	المسائل التشغيلية.....
7.....	عرض شفوي عالمي على الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية.....
10.....	مسائل المالية والميزانية.....
2025/EB.2/5	خطة البرنامج للإدارة (2026-2028).....
2025/EB.2/6	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية، ورد إدارة البرنامج عليه.....
12.....	وظائف الرقابة (متابعة).....
2025/EB.2/7	تقرير موجز عن تقييم سياسة إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج لعام 2018، ورد الإدارة عليه.....
13.....	المسائل التنظيمية والإدارية.....
2025/EB.2/8	تعيين المفتش العام ومدير مكتب الرقابة.....
13.....	وظائف الرقابة (متابعة).....
2025/EB.2/9	تقرير موجز عن تقييم حالات الطوارئ على المستوى المؤسسي لاستجابة البرنامج في اليمن (2019-2024)، ورد الإدارة عليه.....
2025/EB.2/10	تقرير موجز عن تقييم الخطط الاستراتيجية القطرية لجمهورية تركيا (2018-2025)، ورد الإدارة عليه.....
2025/EB.2/11	تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للصين (2022-2025)، ورد الإدارة عليه.....
2025/EB.2/12	تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للنيجر (2020-2025)، ورد الإدارة عليه.....
2025/EB.2/13	تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لكوت ديفوار (2019-2025)، ورد الإدارة عليه.....
2025/EB.2/14	تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2020-2025)، ورد الإدارة عليه.....
2025/EB.2/15	تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لإسواتيني (2020-2025)، ورد الإدارة عليه.....

18.....	المسائل التشغيلية (متابعة)
2025/EB.2/16	الخطة الاستراتيجية القطرية لإنдонيسيا (2026-2028)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم في البند 6 ج (6).....
18.....	2025/EB.2/17
2025/EB.2/17	الخطة الاستراتيجية القطرية لسيراليون (2026-2030)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم في البند 6 ج (8).....
19.....	2025/EB.2/18
2025/EB.2/18	الخطة الاستراتيجية القطرية لإثيوبيا (2026-2030)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم في البند 6 ج (5).....
20.....	2025/EB.2/19
2025/EB.2/19	الخطة الاستراتيجية القطرية لأوغندا (2026-2030)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم في البند 6 ج (10).....
21.....	2025/EB.2/20
2025/EB.2/20	الخطة الاستراتيجية القطرية لتيمور-ليشتي (2026-2030).....
22.....	2025/EB.2/21
2025/EB.2/21	الخطة الاستراتيجية القطرية لرواندا (2026-2029).....
23.....	2025/EB.2/22
2025/EB.2/22	تقرير شفوي عن الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج.....
24.....	وظائف الرقابة (متابعة)
25.....	2025/EB.2/22
2025/EB.2/22	الاختصاصات المنقحة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.....
25.....	المسائل التنظيمية والإدارية
25.....	2025/EB.2/23
2025/EB.2/23	برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2026-2027).....
25.....	تقارير عن دورات المجلس التنفيذي
25.....	2025/EB.2/24
2025/EB.2/24	ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2025.....
25.....	التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة
25.....	ملاحظات ختامية من المديرية التنفيذية

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

تعيين المقرر

1- وافق المجلس على تعيين الممثل الدائم المناوب لجمهورية كوريا، من القائمة باء، مقررا للدورة.

2025/EB.2/1 ملاحظات افتتاحية من المديرية التنفيذية، بما في ذلك لمحة عامة عن الفرص والتحديات الحالية والمستقبلية بالنسبة إلى البرنامج

2- في معرض حديثها مع المشاركين عبر رابط فيديو أثناء إجازتها الطبية، أعربت المديرية التنفيذية عن شكرها على التمنيات الطبية الكثيرة التي تلقتها. وأشادت بالفريق العالمي للبرنامج، الذي لا يزال عمله يحول حياة الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة، كما هو الحال في غزة والسودان، أو الكوارث الطبيعية، كما هو الحال في منطقة البحر الكاريبي والفلبين. وأكدت من جديد عزمها على الوفاء بواجب الرعاية الذي يضطلع به البرنامج، وشددت على التزامها بضمان حصول الموظفين على الدعم والحماية والموارد التي يحتاجونها.

3- وردد نائب المديرية التنفيذية إشادة المديرية التنفيذية بموظفي الخطوط الأمامية، ولا سيما في السودان، حيث يواصل الزملاء الوطنيون تقديم المساعدة المنقذة للأرواح في ظروف صعبة للغاية. وجسدت الأزمة في السودان التحديات غير المسبوقة أمام العاملين في المجال الإنساني في عام 2025: الاحتياجات العالية والشديدة، وتقلص الموارد، والبيئات المؤسسية المتزايدة الخطورة. وأجبرت الأفرقة القطرية التابعة للبرنامج على مواجهة خيارات صعبة في إعطاء الأولوية لأكثر المجموعات ضعفا حيث يواجه 318 مليون شخص أزمات أو مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي.

4- وفي اليمن، لا يزال البرنامج يسعى إلى تأمين الإفراج عن 58 من موظفي الأمم المتحدة، من ضمنهم 29 موظفا من موظفي البرنامج، اعتقلوا تعسفا في شمال البلاد. ونوشدت جميع الدول الأعضاء الدفاع عن القانون الإنساني الدولي، وتعزيز وصول المساعدات الإنسانية، وحماية الأفرقة العاملة في الخطوط الأمامية، والمساعدة على إيجاد حلول سياسية للنزاعات.

5- وفي أعقاب مشاورات مستفيضة، وبالاستناد إلى أدلة قوية، ركزت الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2026-2029 على تلبية الاحتياجات العاجلة من خلال تقديم المساعدة العالية الجودة والمصممة خصيصا؛ وبناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل من خلال حلول متكاملة وقابلة للتطوير؛ وتوسيع الشراكات من أجل تعزيز النظم الوطنية. ومن شأن إعادة المواءمة التنظيمية الجارية والتخفيضات المتتالية في ميزانية دعم البرامج والإدارة أن تحقق الوفورات اللازمة من أجل التكيف مع الحالة المالية الجديدة، إلى جانب الحفاظ على القدرات والخبرات المؤسسية الحاسمة. وأشارت المناقشات الأخيرة التي أجريت مع عواصم الجهات المانحة إلى أن المساهمات المتوقعة الأكثر واقعية لعام 2026 ستكون 5.9 مليار دولار أمريكي، حيث من المزمع نشر تحديث رسمي بشأن التوقعات في فبراير/شباط 2026، ومع ذلك، لا تزال احتياجات البرنامج جيدة. وأديرت التخفيضات في القوة العاملة بطريقة تحفظ الكرامة، حيث استرشدت بالموارد البشرية والسياسات والإجراءات الواضحة، مع التركيز على الحفاظ على نطاق واسع من المعارف التقنية والتشغيلية والمتخصصة.

6- وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للمديرية التنفيذية، متمنين لها الشفاء التام، كما أشادوا بشجاعة وتقاني البرنامج في ظل الظروف الصعبة للغاية، وسلطوا الضوء على المستويات غير المسبوقة للأخطار التي تواجه العاملين في المجال الإنساني في الكثير من سياقات النزاع.

7- ومن خلال بيان مشترك بين القوائم حظي بدعم واسع، أدان أعضاء المجلس الاعتقال والاحتجاز التعسفيين لموظفي البرنامج، وعمليات التفتيش غير المصرح بها، ومصادرة أصول الأمم المتحدة في شمال اليمن. وأصدروا دعوة عاجلة من أجل الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين، والاحترام الكامل لحرمة مباني وأصول الأمم المتحدة، والالتزام بالقانون الدولي، ووصول المساعدة الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق إلى المدنيين المحتاجين. كما أعربوا عن تضامنهم وتقديرهم العميق لشجاعة ومهنية وصمود العاملين في المجال الإنساني الذي يعملون في بيئات معقدة، ودعوا إلى العمل الجماعي من خلال القنوات الدبلوماسية والدعوة من أجل دعم العمل المنقذ للأرواح الذي يضطلعون به.

- 8- وحدّد أعضاء المجلس النزاع كمحرك رئيسي لانعدام الأمن الغذائي، معربين عن قلقهم البالغ بشأن السكان في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي واليمن، وكذلك في غزة والسودان حيث أعلنت الأمم المتحدة رسمياً حدوث مجاعة. كما شدد الأعضاء على أن الكوارث الناتجة عن المناخ تعصف بالمناطق الضعيفة بوتيرة وقوة متزايدتين، مشيرين إلى إعصار ميليسا في الكاريبي وإعصار التيفون تينو في الفلبين. كما أدى ارتفاع أسعار الأغذية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية العميقة والفقر المستمر إلى تقليص القوة الشرائية في جميع أرجاء العالم. وسلط عدد من الأعضاء الضوء على قيمة العمل بشكل استباقي الذي يقوم به البرنامج مع الحكومات في ما يتعلق بالعمل الاستباقي، مما ساعد بشكل واضح على تخفيف أثر الصدمات المتعلقة بالمناخ. كما شجّعوا البرنامج على إدماج بناء القدرة على الصمود والأهداف الإنمائية في البرامج المنقذة للأرواح بشكل منهجي أكثر من أجل تسريع التعافي، مشيرين إلى إجراءات من قبيل تعزيز النظم الغذائية والنظم الوطنية لتوقع الصدمات والاستجابة لها.
- 9- وبالإشارة إلى التراجع الحاد في التمويل لعام 2025، ناشد الكثير من الأعضاء الجهات المانحة تقديم مساهمات مرنة ومتعددة السنوات وأكثر قابلية للتنبؤ لتمكين البرنامج من التخطيط بفعالية أكبر وزيادة سرعته في التحرك. وفي معرض الترحيب باستراتيجية تعبئة الموارد في البرنامج، شجّعوا البرنامج على زيادة تنوع قاعدته التمويلية والسعي نحو اعتماد نماذج تمويل مبتكرة وإقامة شراكات جديدة. ويشمل ذلك الشراكات مع القطاع الخاص، الذي يمكن ألا تقتصر مساهمته على المساهمة المالية فحسب، بل يمكنه المساهمة أيضاً من خلال الابتكار والتكنولوجيا والحلول التشغيلية. واعتبر البعض أن زيادة إضفاء الطابع المحلي، من خلال التعاون الوثيق مع الحكومات والمجتمع المدني والقيادات المحلية وتمكينها، هو أمر ضروري للتقليل من تكاليف التنفيذ وتعزيز فعالية العمليات وتحسين القدرة على الصمود. وقال أحد الأعضاء إن الدعم المتواصل الذي تقدمه بلاده يتطلب دعم السلطات المسؤولة عن الميزانية والجمعية الوطنية والجمهور، وشجّع البرنامج على المساعدة من خلال التواصل بشكل أكثر فعالية بشأن الأثر الذي تحدثه المساهمات الأساسية.
- 10- ووصف الأعضاء الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029 بأنها رؤية واضحة لتحقيق المزيد بموارد أقل وفرصة لإعادة تأكيد الولاية الأساسية والمزايا النسبية للبرنامج. وفي حين أعرب بعض الأعضاء عن تقديرهم لوضع الخطة بشكل شمولي، أشار آخرون إلى أن الخطة لا تعبر بالكامل عن الصياغة اللغوية المتفق عليها دولياً في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والمنظور الجنساني والتنوع والمساواة والشمول وتغير المناخ. وشدد أحدهم على ضرورة أن تظل الخطة وثيقة حيّة ومتجاوبة مع التحولات العالمية، ولكنها تركز على قيم ومبادئ البرنامج. وسلط عدد من الأعضاء الضوء على الحاجة إلى تعزيز الرقابة ومتابعة ملاحظات مراجع الحسابات الخارجي بشأن آليات الرقابة، وإدارة الشركاء المتعاونين، وشفافية الميزانية.
- 11- ورحب الأعضاء بجهود الإصلاح التي يبذلها البرنامج بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل لموارده وتعزيز الكفاءة من حيث التكلفة وتعزيز المساءلة. وأعرب عدد من الأعضاء عن دعمهم لمبادرات إعادة ضبط العمل الإنساني والأمم المتحدة 80، ولا سيما مقترح سلاسل الإمداد المتكاملة والمبادرات الأخرى المصممة بهدف تجميع الموارد والخدمات بين كيانات الأمم المتحدة. وجرى تسليط الضوء على أهمية التعاون الوثيق بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. كما شجّع أحد الأعضاء البرنامج على النظر في الاستعانة بجهات خارجية في تقديم الخدمات.
- 12- وتضمنت العناصر الأخرى في عمل البرنامج التي حظيت بتقدير خاص من الأعضاء برامج الوجبات المدرسية واستخدام التحويلات القائمة على النقد.
- 13- ولفت مندوبان الانتباه إلى التأثير السلبي على الأمن الغذائي العالمي الذي أحدثته التدابير القسرية الأحادية المفروضة على بلدان معينة.
- 14- وشكر نائب المدير التنفيذية الدول الأعضاء على تعليقاتها ودعمها المتواصل.

المسائل الاستراتيجية

2025/EB.2/2 الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2026-2029)

15- عرضت مساعدة المديرية التنفيذية للعمليات البرامجية الخطة الاستراتيجية، التي خضعت لمشاورات مستفيضة للغاية مع أصحاب المصلحة، بمن فيهم أعضاء المجلس وأكثر من 5 000 مستفيد وممثل عن المجتمعات المحلية المتضررة من 15 بلدا. وترتكز الخطة على الميزة النسبية للبرنامج ومواطن قوته، وهي تسعى إلى التحول نحو تركيز أكبر على جودة المساعدات المقدمة مقارنة بكمياتها، وتركز بقوة على الكفاءة والابتكار وإضفاء الطابع المحلي وإقامة الشراكات. كما تسعى الخطة، من خلال الحصائل الاستراتيجية الثلاث، إلى ضمان الاستعداد الفعال لحالات الطوارئ والاستجابة لها، والتقليل من الاحتياجات الإنسانية وتعزيز القدرة على الصمود، والاستفادة من مواطن قوة المنظمة لتمكين الحكومات والشركاء من تحقيق الأهداف. كما أنها تعبر عن التزام البرنامج المستمر بالمجموعة الكاملة لسياساته المُوافق عليها ولمجموعة موسعة من الأولويات الشاملة وعوامل التمكين.

16- ورحب الأعضاء بالخطة الاستراتيجية وأشادوا بالعملية التشاورية التي ارتكز عليها وضع الخطة. وأعربوا عن دعمهم للحصائل الاستراتيجية الثلاث، وتقديرهم بشكل خاص لإعادة تأكيد الولاية الإنسانية للبرنامج والتركيز المستمر على الاحتياجات الأكثر حدة وتهديدا للحياة، وكذلك التركيز على إضفاء الطابع المحلي وتعزيز النظم الوطنية وقدرة المجتمعات المحلية والأفراد على الصمود. وشدد عدد من الأعضاء على الحاجة إلى تعزيز مواءمة جهود البرنامج مع الأطر المتعددة الأطراف الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، في حين أكد آخرون على أهمية النهوض بالالتزامات التي نصت عليها السياسات القائمة أثناء تنفيذ الخطة.

17- وفي أعقاب اعتماد الخطة الاستراتيجية، تحدث عدد من أعضاء المجلس الآخرين من أجل الترحيب بالخطة والإشادة باعتمادها بتوافق الآراء، مما أشار بقوة إلى الثقة في البرنامج وعبر عن الجهود المستمرة التي تبذلها إدارة البرنامج ورئيسة المجلس التنفيذي. كما تقدمت عدة وفود بالشكر لأعضاء الذين، بانضمامهم إلى توافق الآراء، اختاروا إعطاء الأولوية لالتزامهم المشترك تجاه البرنامج ورسالته على حساب شواغلهم. وأكد الكثير ممن تحدثوا دعمهم القوي للبرنامج وولايته.

18- وسلط عدد من الأعضاء الضوء على توافر الخطة مع مبادرة الأمم المتحدة 80 ومبادرة إعادة ضبط العمل الإنساني. وتضمنت الجوانب الإيجابية الأخرى التي تمت الإشارة إليها الالتزام الواضح بالجودة في الخطة، والتحول نحو الاستجابات ذات القيادة الوطنية وإضفاء الطابع المحلي، والدعم المُعرب عنه للنظم الوطنية والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والوجبات المدرسية.

19- وأعرب عدد من الأعضاء عن أسفهم لافتقار الخطة للإشارات إلى قيم ومبادئ الأمم المتحدة المتفق عليها، وخصوصا في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ والمساواة بين الجنسين، وأكدوا أنهم يتوقعون قيام البرنامج بتنفيذ الخطة بالتواؤم التام مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وسياساته المُوافق عليها.

2025/EB.2/3 إطار النتائج المؤسسية للبرنامج (2026-2029)

20- عرضت الإدارة إطار النتائج المؤسسية، المكوّن من الحصائل الاستراتيجية، والنواتج المعيارية، والأولويات الشاملة، ونتائج الإدارة، فسلط الضوء على زيادة وضوحه وبساطته ومرونته، مما يسهل على المكاتب القطرية استخدامه وتكييفه. وقد تم تصنيف المؤشرات بوضوح على المستويين المؤسسي والقطري، مما يسمح بقياس وإبلاغ أكثر استهدافا ومصممين خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة وللجمهور المختلف.

21- ووصف أعضاء المجلس إطار النتائج المؤسسية بأنه أداة حاسمة لترجمة الخطة الاستراتيجية إلى أهداف قابلة للقياس وضمان المساءلة على نطاق البرنامج. ورحبوا بالتركيز على التبسيط والاتساق والتركيز وتجميع البيانات، فضلا عن الالتزام الواضح بالتعلم. وسلط أحد الأعضاء الضوء على إدراج سلسلة نتائج واضحة تربط المدخلات بالنواتج والحصائل والأثر طويل الأجل المنشود كجوانب إيجابية.

- 22- وتعليقا على المؤشرات نفسها، رحب فرادى الأعضاء بتقليل عدد المؤشرات المؤسسية؛ والنهج المرن للمؤشرات البرمجية على المستوى القطري؛ وإدراج مؤشرات إلزامية إضافية بشأن الأولويات الشاملة، ومؤشرات تركز على المجموعات الضعيفة، ومؤشرات الأثر؛ والالتزام بالتصنيف المنهجي للمؤشرات الإلزامية؛ والتحسينات على عدد من المؤشرات الرئيسية المستخدمة بالفعل، مما يجعلها أكثر تحديدا وقابلية للقياس ومتوائمة على نحو أفضل مع طموحات البرنامج؛ وإدخال مؤشر جديد بشأن المبادئ الإنسانية. كما سلط الأعضاء الضوء على أهمية نتائج الإدارة ومؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة في ضمان عمل البرنامج بكفاءة، وحوكمته الجيدة، والحفاظ على تأثيره.
- 23- واقترح عدة أعضاء أن ينظر البرنامج في إدراج إطار النتائج المؤسسية بقوة أكبر في هيكل أهداف التنمية المستدامة الأوسع، بما في ذلك من خلال مواءمة الحصائل الاستراتيجية للبرنامج مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وشملت الاقتراحات الأخرى إضافة مؤشرات أكثر وضوحا بشأن تغير المناخ والتكيف معه؛ وإضافة مؤشرات بشأن الشراكات، ودعم النظم الوطنية، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وبذل المزيد من الجهود للتمييز بين نواتج البرنامج والتغير التحويلي الذي تشهده المجموعات السكانية المستفيدة، لضمان الشفافية والكفاءة والمساءلة؛ وزيادة تكامل الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي والابتكار ونظم البيانات في الوقت الفعلي. وشجعت إحدى العضوات البرنامج على ضمان استخدام مؤشرات إطار النتائج المؤسسية لتوليد رؤى قابلة للتنفيذ لدعم عملية صنع القرار القائمة على الأدلة.
- 24- وطرح المندوبون عددا من الأسئلة، بما في ذلك في ما يتعلق بتقديرات عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين وصل إليهم البرنامج، وخطط المنظمة لتعديل إطار النتائج المؤسسية لضمان الاتساق مع إعادة ضبط العمل الإنساني. وطلب تقديم تحديثات منتظمة بشأن كيفية تمكين رصد النتائج للبرنامج من تناول مسائل إمكانية الوصول والشمول، وتعزيز الحماية للمجموعات الضعيفة، وتحقيق حصائل منصفة.
- 25- وردا على هذه التعليقات، أوضحت الإدارة أن عمل البرنامج يرتبط إلى حد كبير بأهداف التنمية المستدامة على مستوى الأثر ومن خلال مكاتبه القطرية المسؤولة عن اختيار المؤشرات ذات الصلة بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة أو خطة الاستجابة الإنسانية، وتقديم البيانات من خلال العملية المجمع لأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وبصفته أمانة تحالف الوجبات المدرسية، يشارك البرنامج بشكل مباشر في جمع المعلومات عن مؤشر الوجبات المدرسية في ما يتعلق بهدف التنمية المستدامة 4. كما تسترشد المكاتب القطرية بالأطر الوطنية للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة. وعلى مستوى أعلى، يقدم البرنامج التقارير عن مدخلاته في المساهمة الجماعية لكيانات الأمم المتحدة في أهداف التنمية المستدامة بناء على مؤشرات الأثر، والتي تم أخذها حرفيا من إطار المؤشرات العالمي لأهداف التنمية المستدامة.
- 26- وفي ما يتعلق بالتعلم، ينص إطار النتائج المؤسسية على إجراء تحسين مطرد للبرامج استنادا إلى الرصد والتقييم والتعقيبات، من خلال المؤشرات في إطار عامل التمكين "الأدلة"، مما يضمن الاستخدام المنهجي لرؤى التقييم وبيانات الرصد لإرشاد عملية صنع القرار. ويعمل البرنامج أيضا على أتمتة جمع البيانات واستخدام آليات التعقيبات، وإدراج استخدام الذكاء الاصطناعي في التحقق من صحة المعلومات من خلال التثليث. وستقوم المنظمة بتقييم الثغرات في الأدلة أثناء تنفيذ الإطار، وهي ملتزمة بمعالجتها. كما سيوفر استعراض منتصف المدة فرصة لتحديد التحسينات الممكنة على إطار النتائج المؤسسية.
- 27- واقترحت رئيسة المجلس، ملاحظة اهتمام الأعضاء بالحصول على تحديثات بشأن تنفيذ إطار النتائج المؤسسية، أن تتابع الإدارة هذا الطلب من خلال هيئة مكتب المجلس التنفيذي.

وظائف الرقابة

2025/EB.2/4 إطار المساءلة والرقابة للبرنامج

- 28- عرض رئيس شؤون المخاطر الإطار، الذي جرت مواعيمته مع توجيهات وحدة التفتيش المشتركة التي ناشدت كيانات الأمم المتحدة اعتماد أطر مساءلة مستقلة، والذي استجاب لتوصيات استعراض حوكمة البرنامج ومراجع الحسابات الخارجي بتوضيح أدوار الرقابة، وتعزيز تعريفات الرصد والضمن، وتحسين الاتساق على نطاق هيكل المساءلة. وبمجرد الموافقة على الإطار،

سيجري تنفيذ خطة اتصال لضمان الفهم الواضح للأدوار والمسؤوليات على نطاق القوة العاملة. كما سيساهم البرنامج في العمل المشترك بين الوكالات على نموذج تقييم نضج المساءلة الخاص بالأمم المتحدة في عام 2027، مع إمكانية مشاركة المجلس لناعية شكل النموذج الذي سيطبق في عام 2028.

29- ورحب أعضاء المجلس بالإطار، واصفين إياه بأنه أساسي لتعزيز المساءلة والشفافية، مما سيؤدي إلى حماية مصداقية البرنامج وقدرته على تقديم المساعدة للأشخاص المحتاجين. وأعرب عن التقدير الخاص للمسؤوليات والمساءلة المحددة بوضوح على جميع مستويات الإدارة؛ والتركيز القوي على الشفافية، وآليات المساءلة المتينة، وآليات الرقابة المستقلة، والإجراءات الأخلاقية الواضحة؛ والإشارات إلى دور اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وإطار المساءلة أمام الأشخاص المتضررين؛ والالتزام بالتدسين المستمر. ورحبت إحدى العضوات بإمكانية اعتماد نموذج تقييم النضج لرصد تنفيذ الإطار وضمان المواءمة مع الممارسات المتبعة في كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

30- وجرى حث البرنامج على جملة أمور من ضمنها توحيد نظم الرصد والتقييم والتعلم على المستوى المؤسسي، بما في ذلك من خلال تعزيز الروابط بين حصائل الرقابة والأثر التشغيلي؛ واستعراض ولاياته وأنشطته بانتظام لضمان التركيز الدقيق على ميزته النسبية الأساسية؛ وتنفيذ جميع التوصيات؛ وتوضيح الإبلاغ لتسهيل إتاحة الرسائل الرئيسية للدول الأعضاء والشركاء والمجلس؛ واستخدام الذكاء الاصطناعي والأدوات الرقمية الأخرى لتتبع الأداء وتحديد الثغرات وتوجيه التحسن المستمر؛ وتقديم التقارير بتواتر ووضوح وتفاصيل كافية لتمكين الذين يتعاملون مع ميزات محدودة من تبرير ما يتم تحقيقه وما يتم القيام به في حال ساءت الأمور؛ والسعي باستمرار للحصول على التعقيبات بشأن تحقيق التوازن بين الفائدة والعبء أثناء التنفيذ، والتعديل وفقا لذلك.

31- وردا على ذلك، ذكر رئيس شؤون المخاطر أنه قد تم تعزيز مكانة الرقابة في وظائف الضمان المستقلة ضمن نموذج الخطوط الثلاثة، حيث يقوم الخط الأول بتنفيذ الضوابط وتحمل المخاطر وإدارتها وتحقيق الجودة والأداء؛ ويعمل الخط الثاني على مستوى المقر العالمي ومستوى إدارة المكاتب القطرية، ولا تقتصر مسؤوليته على الرقابة فحسب، فهو مسؤول أيضا عن تقديم الدعم التقني والتوجيه التقني؛ ويعمل الخط الثالث بمثابة مقدم ضمان مستقل، يقدم تقاريره بشكل مباشر ومستقل إلى المجلس. ويبيّن الإطار بوضوح الرقابة على الجهات الفاعلة المحلية والشركاء المتعاونين كونهم يشكلون عنصرا رئيسيا في الإجراءات التشغيلية للبرنامج، مما يضمن الاستخدام الجيد للأموال ووصولها إلى المحتاجين. وفي السياق الحالي للقيود على التمويل، تعتبر الإدارة الإطار ضروريا لضمان استخدام الموارد بكفاءة وبمساءلة واضحة، وللاحتفاظ بتركيز واضح على الاتجاه الاستراتيجي للبرنامج وقدرته على قبول، أو تجنب، المخاطر التي قد تؤثر على قدرته على التنفيذ.

المسائل التشغيلية

عرض شفوي عالمي على الاحتياجات الإنسانية والشواغل والأولويات التشغيلية

32- وصف نائب المدير التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات البيئة المتزايدة الصعوبة التي يعمل فيها البرنامج، بما في ذلك تقلص حيز العمل الإنساني والتهديدات والعنف الموجهين ضد الموظفين. ودعا الدول الأعضاء إلى المساعدة في حماية المبادئ الإنسانية التي يركز عليها عمل البرنامج.

33- في السودان، أصبحت البيئة أكثر تعقيدا. وأكد التقرير الجديد الصادر عن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي حدوث مجاعة في الفاشر وكادوقلي بعد الحصار. وأثر طرد كبار الموظفين مؤخرا على العمليات بشكل خطير. وعلى الرغم من هذه التحديات، تمكن البرنامج من مضاعفة عدد الأشخاص الذين تم الوصول إليهم ثلاث مرات في عام 2025. وفي غزة، كان اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2803 خطوة مهمة نحو ترسيخ وقف إطلاق النار، ولكن لا يزال الوصول عبر الطرق صعبا للغاية والوضع الأمني غير مستقر، وحجم المساعدات التي تدخل القطاع أقل بكثير من الاحتياجات. وفي اليمن، يبذل البرنامج قصارى جهده لتأمين إطلاق سراح موظفيه المحتجزين وعلق جميع أنشطته في الشمال. وفي مالي، تتصاعد التحديات التشغيلية، بما في ذلك إيقاف الطائرات عن الطيران بسبب نقص الوقود.

34- وأجبر نقص التمويل البرنامج على اتخاذ قرارات صعبة بتقليص المساعدات الإنسانية وتحديد أولوياتها، ولا سيما في أفغانستان وبنغلاديش وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار. وتعد الاستثمارات في الاستعداد لحالات الطوارئ ودعم النظم الوطنية بالغة الأهمية، حيث إن العمل الاستباقي ينقذ الأرواح ويحقق الوفورات المالية. وقد أثبتت مبادرات الاستعداد في المراحل الأولية والعمل الاستباقي فعاليتها في الاستجابة لإعصار ميليسا في كوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي وجامايكا. كما يعمل البرنامج على نحو وثيق مع حكومتي الفلبين ونيجيريا على الاستجابة للصدمات المناخية، وقد اتخذ إجراءات العمل الاستباقي في ستة بلدان في منطقة الساحل كجزء من برامج القدرة على الصمود والعمل المبكر التي تقودها الحكومات. وفي بلدان مثل لبنان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، يدعم البرنامج الحكومات بخدمات شراء الأغذية، وتقديم خدمات لوجستية للاستعداد للكوارث، وتعزيز القدرات الوطنية.

35- قدم المديرون الإقليميون الخمسة تحديثات بشأن أقاليمهم. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مكّنت سنوات من التحضير والعمل الاستباقي البرنامج من الوصول إلى أكثر من 80 000 شخص حتى قبل أن يضرب إعصار ميليسا اليابسة، وتوزيع الأغذية بسرعة بعد ذلك، وكذلك تقديم الدعم اللوجستي للمجتمع الإنساني بأكمله. وفي جميع أنحاء الإقليم، سعى البرنامج إلى تحقيق استقرار الأمن الغذائي من خلال المشتريات المحلية ويعمل على نحو وثيق مع الحكومات بشأن أولوياتها. وفي هايتي، وصل البرنامج إلى مليوني شخص في عام 2025، ولكن لا تزال المساعدات غير كافية لتلبية الاحتياجات. وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، يعاني 115 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتستثمر الحكومات على نحو متزايد في النظم الوطنية ورأس المال البشري، ولا يسعى البرنامج إلى تعزيز التعاون مع الحكومات فحسب، بل مع المؤسسات الوطنية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الإقليمية أيضا. وتم حث الدول الأعضاء على المساعدة في ضمان وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى المحتاجين، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان. وفي آسيا والمحيط الهادئ، أثبت العمل الاستباقي فعاليته، وخصوصا في الاستجابة للكوارث الطبيعية في الفلبين. وفي باكستان، أدت الشراكة مع الحكومة إلى خفض معدلات التقرم لدى الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 20 في المائة. ومع ذلك، تتزايد الاحتياجات في أفغانستان، التي تشهد وضعاً يستدعي اهتماماً عالمياً. وعلى نطاق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية، تداخلت آثار النزاع وعدم الاستقرار السياسي والصدمات الاقتصادية والضغط المناخي والنزوح الجماعي. ففي غزة، يعاني جميع السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ولكن تمكن البرنامج، منذ وقف إطلاق النار، من توفير الأغذية لأكثر من مليون شخص، وتشغيل المخازن، ودعم برامج التغذية المدرسية. وأدت موجات الجفاف الشديد في العراق والجمهورية العربية السورية، إلى جانب الفيضانات والحرارة الشديدة في جميع أنحاء الإقليم، إلى انخفاض إنتاج الأغذية وتوافر المياه. وركز البرنامج على حماية الأكثر ضعفاً، وتعزيز النظم الوطنية. وفي أوكرانيا، النزوح مستمر على نحو قياسي، وليس بإمكان واحدة من كل خمس أسر في المناطق عند الخطوط الأمامية تحمل تكلفة ما يكفيها من الأغذية. وفي غرب أفريقيا، وهو إقليم تضرر بشدة من تخفيضات التمويل، يتزايد عدم الاستقرار والنزوح في المناطق الحدودية في بنن وكوت ديفوار وموريتانيا والسنغال وتوغو. ودعم البرنامج عدة برامج للقدرة على الصمود تقودها الحكومات وتهدف إلى الحد من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، والحد من الهجرة، وزيادة التماسك الاجتماعي. وكانت برامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية الناجحة تعمل على نطاق المنطقة.

36- أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الأزمات الإنسانية المتفاقمة الناجمة عن النزاعات والصدمات المناخية وتقلص الموارد، مدركين أن الاحتياجات تتزايد بوتيرة أسرع من القدرة على الاستجابة. وأعرب عدد من المتحدثين عن قلقهم إزاء القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، واحتجاز الموظفين أو طردهم، وتسييس المساعدات الغذائية. وأكد أعضاء المجلس أن الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي ضروري لضمان الوصول الآمن وإيصال المساعدات بفعالية.

37- تحدث عدد من أعضاء المجلس عن تزايد وتيرة وشدة الظواهر الجوية القسوى، التي تلحق أضرارا غير متناسبة بالمجتمعات المحلية الضعيفة وتثقل كاهل آليات العمل الإنساني القائمة. وأشار الكثيرون إلى الأثر الكارثي لإعصار ميليسا في منطقة البحر الكاريبي، داعين إلى مزيد من العمل الاستباقي والحد من مخاطر الكوارث.

38- وأكد أعضاء المجلس على ضرورة تحديد الأولويات وإعادة معايرة تركيز البرنامج في ظل تقلص الموارد. وأعربوا عن قلقهم من أن فجوات التمويل تجبر على خفض الحصص الغذائية، وتحد من النطاق التشغيلي، وتؤدي إلى مفاضلات صعبة بين

الاستجابة لحالات الطوارئ وبرامج بناء القدرة على الصمود. وقال بعض الأعضاء إنه يجب إدماج الاستعداد لحالات الطوارئ والعمل الاستباقي وبناء القدرة على الصمود بشكل منهجي في أي استجابة. وسلط الأعضاء الضوء على الأدوات الفعالة من حيث التكلفة لبناء قدرة دائمة على الصمود، بما في ذلك الوجبات المدرسية، والمشتريات المحلية، ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ونظم الحماية الاجتماعية. وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه إزاء قدرة البرنامج على إعطاء الأولوية لجمع البيانات وتحليلها في بيئة مقيدة الموارد.

39- وتم تسليط الضوء على دور التمويل المرن في تمكين البرامج الفعالة من حيث التكلفة والاستجابات السريعة، وأطلقت دعوات لتخصيص الموارد على أساس الأدلة. وشدد بعض الأعضاء على أن أي إصلاح للبرنامج أو منظومة الأمم المتحدة يجب أن يعزز الكفاءة مع الحفاظ على المبادئ الإنسانية الأساسية وإعطاء الأولوية للإجراءات التي تنفذ الأرواح. ودعا أحد الأعضاء إلى مزيد من الدعم المالي من الشركاء التقليديين وغير التقليديين، بما في ذلك الحكومات والبنوك والقطاع الخاص.

40- وتحدث الكثير من الأعضاء عن الحاجة إلى تنسيق أفضل بين كيانات الأمم المتحدة وتقليل المنافسة، وتوحيد الخدمات، وتعزيز التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها من أجل زيادة الأثر إلى أقصى حد مع تضائل الموارد. وتم حث البرنامج على تعزيز الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة، ولا سيما مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية، وإيجاد طرق مبتكرة لتلبية احتياجات الأكثر ضعفاً.

41- وأثار الكثير من الأعضاء شواغل إزاء الحماية في ما يخص النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمدنيين المتضررين من النزاعات، داعين البرنامج إلى تعزيز المساءلة أمام الأشخاص المتضررين وضمان بقاء الحماية في صميم الهياكل التنظيمية الجديدة. وطلب تقديم مزيد من المعلومات عن وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة، ووضع النساء والبنات في أفغانستان، والجهود المبذولة لمعالجة الوضع في السودان، والتدابير المتخذة لتكييف البرنامج مع مستويات التمويل المتوقعة، وتعزيز الملكية الوطنية للبرمجة، وضمان بقاء الحماية وواجب الرعاية من الأولويات الأساسية. وطلب أحد أعضاء المجلس توضيح أثر نموذج المقر العالمي على الحوكمة والرقابة، وأمثلة على التعاون الناجح بين الوكالات.

42- وردا على ذلك، قالت الإدارة إن فتح معبر إضافي في غزة، أدى إلى زيادة عمليات التسليم، ولكن لا تزال هناك اختناقات، وهناك حاجة إلى مزيد من الدعوة. وقد أغلقت ممرات أخرى أو تشهد ازدحامات، ولذلك يستكشف البرنامج طرقاً بديلة. وكان لا بد من استئناف النشاط التجاري قبل أن يتمكن البرنامج من تعديل برامجه. وإلى جانب الأغذية، يحتاج الأشخاص في غزة إلى خيام ومستلزمات المنازل والنظافة الصحية والصحة. كما يحتاج البرنامج إلى مركبات مدرعة وقطع غيار لمواصلته. وفي ما يتعلق بالسودان، قالت الإدارة إن زيارة نائب المدير التنفيذية الأخيرة كانت إيجابية، ويجري اتخاذ خطوات لمنع حدوث فجوات في القيادة بعد طرد الموظفين.

43- في ما يتعلق بقيود التمويل، طبقت جميع المكاتب القطرية تدابير الكفاءة في التكاليف، ووصل معظمها إلى الحد الأقصى من التخفيضات الممكنة، مما أجبرها على إعطاء الأولوية القصوى للأشخاص الأكثر ضعفاً. وساهمت نسبة كبيرة من الحكومات في عمليات البرنامج في بلدانها، مثل الاستجابة لحالات الطوارئ وبرامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية. وفي ما يتعلق بالانتقال إلى الملكية الوطنية، ركز البرنامج على بناء قدرات النظم الوطنية للعمل على نحو مستقل. وفي عدة بلدان، تحول دور البرنامج في برامج الوجبات المدرسية بالفعل إلى تقديم المساعدة التقنية فقط.

44- في ما يتعلق بوظائف الرقابة في الهيكل الجديد ذي المستويين، فالمديرون القطريون مسؤولون عن تحديد المخاطر الرئيسية في بلدانهم، بينما يحدد المديرون الإقليميون سياق هذه المخاطر على المستوى الإقليمي، ويعملون على تكييف دعمهم وفقاً لذلك.

45- وتتواءم عملية إعادة ضبط العمل الإنساني ومبادرة الأمم المتحدة 80 مع الإصلاحات التي بدأها البرنامج بالفعل داخلياً. ويقدم البرنامج مساهمات مهمة لمبادرة الأمم المتحدة 80، بما في ذلك في ما يتعلق بسلاسل الإمداد. وبينما يؤيد البرنامج تحديد الأولويات المنصوص عليها في إطار إعادة ضبط العمل الإنساني، فإنه سيواصل الدعوة إلى متابعة المجموعة الكاملة للاستجابات الإنسانية.

46- وفي ما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية، فإن مستوى التعقيد في البيئة الحالية أمر جديد، ولذلك طُلب من الدول الأعضاء المشاركة دبلوماسياً. وتعد الحماية عنصراً أساسياً لجودة البرامج ومكوناً شاملاً للخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029. وفي أفغانستان، تشكل النساء والبنات وأسر الأشخاص ذوي الإعاقة 80 في المائة من الأفراد المستهدفين بالمساعدة؛ ووفقاً لرصد البرنامج والتحقق من جانب طرف ثالث، تمكنت 90 في المائة من النساء والبنات المستهدفات من الوصول إلى مواقع التوزيع. وفي ما يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، أصدر البرنامج توجيهات بشأن إعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر ضعفاً، حيث تعد الإعاقة أحد المعايير. وتعمل المنظمة على زيادة قدرات الشركاء في ما يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة كما تتعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم برامجها وتنفيذها ورصدها.

47- وعلى النحو المنصوص عليه في الخطة الاستراتيجية الجديدة، ينظر البرنامج إلى الاستجابة لحالات الطوارئ والاستعداد والقدرة على الصمود كمكونات متكاملة تماماً ضمن عمله. وساعد البرنامج الحكومات الوطنية في وضع أطرها، بما في ذلك من خلال التدريب. ويعد التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الوكالتان الأخريان اللتان تتخذان من روما مقراً لهما، أولوية، مع ذكر أمثلة في رواندا على تحويل النظم الغذائية ومع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المستويين العالمي والإقليمي.

مسائل المالية والميزانية

2025/EB.2/5 خطة البرنامج للإدارة (2026-2028)

48- عرضت الإدارة خطة الإدارة للفترة 2026-2028، مشيرة إلى أن المتطلبات التشغيلية المتوقعة لعام 2026 بلغت 13 مليار دولار أمريكي للوصول إلى 110 ملايين شخص. واستندت خطة الإدارة إلى موارد متوقعة تبلغ 6.4 مليار دولار أمريكي؛ إلا أن البيانات الأخيرة تشير إلى أن التوقعات الأكثر واقعية لمساهمات عام 2026 تبلغ 5.9 مليار دولار أمريكي. وعليه، سيواصل البرنامج تحديد أولويات خطة الإدارة، وسيواصل تدابير احتواء التكاليف، وسيسعى لإيجاد جميع فرص تحقيق مكاسب الكفاءة. وسيركز البرنامج، من خلال الخطة، على دعم الأشخاص الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي، وعلى تقليل الاحتياجات الإنسانية؛ وقد خُصص 74 في المائة من الخطة لعمليات الاستجابة للأزمات.

49- وأشاد أعضاء المجلس بالبرنامج على تقديم خطة واضحة واستراتيجية وواقعية في سياق عالمي مليء بالتحديات. وأثنوا على توازن الخطة مع الخطة الاستراتيجية الجديدة وإصلاحات الأمم المتحدة، ورحبوا بالتزام البرنامج بالفعالية من حيث التكلفة والمساءلة وإضفاء الطابع المحلي والشفافية. وسلط بعض الأعضاء الضوء على التركيز المستهدف للخطة وتأكيدها على ولاية البرنامج وكفاءته التشغيلية. وأيد آخرون الاستثمارات في التحول الرقمي وتحسين سلاسل الإمداد والخدمات المشتركة وتنمية القوة العاملة وتعبئة الموارد. وأعرب عن دعم تجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة والجهود الرامية إلى تنويع التمويل، بما في ذلك مقترح تصنيف الصناديق الرأسية على أنها جهات مانحة غير تقليدية.

50- وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن تقديرهم لتحقيق التوازن بين العمل الإنساني المنقذ للحياة وتعزيز القدرة على الصمود والنظم الوطنية على الأجل الطويل. ويمكن أيضاً تحقيق الوفورات من خلال وفورات الحجم والمشتريات الاستراتيجية وإضفاء الطابع المحلي وزيادة استخدام التحويلات القائمة على النقد – التي يعتبرها البعض الطريقة المفضلة حيثما كان ذلك ممكناً – والتحليل المنهجي للتكاليف التشغيلية. وسعى بعض الأعضاء إلى الحصول على ضمانات بأن التخفيضات لن تُقوّض الرقابة أو الخبرات التقنية أو السرعة التشغيلية أو القدرات المؤسسية، ودعوا إلى توفير موارد كافية للعمل الاستباقي وتعزيز القدرات الوطنية والأولويات الشاملة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والحماية والشمول والاستدامة البيئية.

51- وكان هناك دعم واسع لتنويع التمويل من خلال مشاركة القطاع الخاص والصناديق الرأسية والتمويل المناخي والآليات المبتكرة. وسلط الأعضاء الضوء على أهمية تقاسم الأعباء، وحثوا الاقتصادات الناشئة والجهات المانحة غير التقليدية على زيادة المساهمات. وشدد أحد الأعضاء على أهمية تسليط الضوء ليس فقط على طبيعة الأزمات الإنسانية الملحة، ولكن أيضاً على الأثر الذي يحدثه البرنامج؛ وفي ما يتعلق بالتخصيص المقترح من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، لاحظ المتحدث أيضاً أن هذا التدبير انحرف عن غرض ذلك الحساب وطلب ألا تصبح هذه التخصيصات ممارسة منتظمة.

52- وأعرب الأعضاء عن دعمهم الحذر للتحديثات المقترحة في النظام المالي، ولكن كان لدى البعض استفسارات، ولا سيما في ما يتعلق بالمادتين 6-9 و8-9، وطلبوا إجراء المزيد من المناقشات. وأشاروا إلى أن التغييرات المقترحة على النظام المالي تهدف إلى تعزيز المرونة والشمولية والمواءمة مع الممارسة الحالية، ولكنها ستتطلب أيضا رقابة صارمة وفهما واضحا لما يترتب على ذلك من تداعيات.

53- وتم طلب المزيد من المعلومات بشأن أثر عمليات إعادة مواءمة القوة العاملة وإدارة الموظفين غير المكلفين؛ ومعايير تخفيض عدد الموظفين على المستوى القطري، وتحديد الأولويات في ما يتعلق بالمستفيدين، وخطط الطوارئ في حالات حدوث عجز في التمويل؛ والتكامل بين التدخلات في حالات الطوارئ وتدخلات القدرة على الصمود؛ وأثر انخفاض التمويل في مناطق معينة. وحثت إحدى العضوات البرنامج على ضمان تنسيق مقترحات تعديل حضوره القطري، بما في ذلك من خلال النماذج المتعددة البلدان، بشكل كامل مع الدول الأعضاء.

54- وردا على الأسئلة، سلّطت الإدارة الضوء على الاستخدام الحثيث لاحتياطات البرنامج، حيث جرى تخصيص 70 مليون دولار أمريكي للمبادرات المؤسسية الحاسمة، كما أن 90 في المائة من مؤشرات الأداء الرئيسية هي على المسار الصحيح. وفي حين يمكن للاحتياطات أن تدعم حساب الاستجابة العاجلة مؤقتا، فإنه يتعين الحصول على التمويل المستدام من الجهات المانحة. ومن شأن إصلاحات إدارة القوة العاملة أن تؤدي إلى تقليل عدد الموظفين غير المكلفين، وقد تم تقليص المدة التي يحصلون فيها على راتب كامل إلى النصف. ومن المتوقع تحقيق مكاسب الكفاءة بنسبة تتراوح بين 20 إلى 30 في المائة نتيجة لتوحيد الخدمات المتعلقة بالسفر والرواتب وتكنولوجيا المعلومات. وتم إحراز تقدم في تعبئة الموارد، حيث تم الحصول على 5.2 مليار دولار أمريكي، في ما يسير جمع الأموال من الأفراد على المسار الصحيح. وتواءمت الخطط الاستراتيجية القطرية بشكل وثيق مع توقعات التمويل على المستوى القطري. ولا تزال كفاءات سلاسل الإمداد تشكل أولوية، حيث يمكن لخفض التكاليف بنسبة 1 في المائة أن يُطعم 4 ملايين شخص شهريا. وفي ما يتعلق باستخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، أوضحت إدارة البرنامج أن المجلس أذن، قبل أكثر من 10 سنوات، باستخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لأغراض تتجاوز تغطية العجز، مثل تمويل المبادرات المؤسسية الحاسمة الاستثنائية والمحددة زمنيا، وفي الماضي، لدعم حساب الاستجابة العاجلة.

55- وأشار نائب المديرية التنفيذية إلى أن البرنامج قد خفّض ميزانيته المؤسسية بمبلغ 200 مليون دولار أمريكي – أو بنسبة 35 في المائة – على مدى 18 شهرا. وتسعى إعادة المواءمة التنظيمية إلى زيادة التنفيذ على مستوى المكاتب القطرية إلى أقصى حد، والقضاء على الازدواجية، كما أن البرنامج ملتزم بالإبلاغ عن الأثر الذي يحدثه العمل الذي يقوم به وبالحفاظ على الكفاءة والفعالية.

56- وسُجّر مناقشات إضافية بشأن النظام المالي، بحسب ما طلب.

2025/EB.2/6 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن نتائج عمليات المراجعة الميدانية، ورد إدارة البرنامج عليه

57- تحدث مدير المراجعة الخارجية للحسابات نيابة عن رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني (Bundesrechnungshof)، المراجع الخارجي لحسابات البرنامج، وقدم التقرير الميداني الموجز، مشيرا إلى أن البرنامج حقق معدل إغلاق بلغ 78.8 في المائة من توصيات الفترة 2018-2023. وتم تحديد المسائل المتكررة التي غالبا ما كانت ناجمة عن عدم اتساق الامتثال للتوجيهات المؤسسية. ولذلك، أوصي بتشديد الرقابة وتكثيف التدريب للمكاتب القطرية.

58- وقدم رئيس شؤون المخاطر رد الإدارة، مقرا بأنه في حين لم يتم العثور على أي مخالفات أو أدلة على سوء الممارسة، فإن بعض الملاحظات مماثلة لما ورد عمليات المراجعة السابقة. ووصف الجهود الجارية للتصدي للتحديات المستمرة وسلط الضوء أيضا على المعدل المرتفع لإغلاق التوصيات.

59- وتقدم أعضاء المجلس بالشكر لمراجع الحسابات الخارجي على تقريره ولإدارة على ردها، وأشادوا بالبرنامج على معدل إغلاق التوصيات، وشجعوا على إنجاز الإجراءات العالقة في الوقت المناسب. وأعربوا عن قلقهم إزاء المسائل المتكررة في

المراجعة، وأيدوا دعوة مراجع الحسابات الخارجي إلى تعزيز التعاون بين المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وشدد عدد من الأعضاء على ضرورة زيادة الامتثال للنظام الأساسي واللوائح العامة من خلال رقابة أكثر فعالية وتدريب موجه.

60- ونوه الأعضاء إلى جوانب الضعف في إدارة الشركاء المتعاونين باعتبارها مصدرا للقلق، مرحبين بالتوجيهات الجديدة بشأن عمليات الفحص العشوائي، ومشددين على الحاجة إلى تنفيذ ورقابة متسقين. كما طُرحت مسألة عدم اتساق الرصد ما بعد التوزيع للتحويلات القائمة على النقد: مدركين أن النقد أحد أشكال المساعدة العالية الكفاءة، شدد الأعضاء على الحاجة إلى إدارة أقوى في هذا المجال من أجل قياس فعالية البرامج وإظهار أن المخاطر تُدار بفعالية.

61- واقترح أحد الأعضاء أن يؤدي المديرون الإقليميون دورا في الرقابة على امتثال المكاتب القطرية لتوصيات مراجعة الحسابات وجهود منع المسائل المتكررة. كما تم إسداء المشورة لمراجع الحسابات الخارجي بأن يتبع نهجا أكثر استراتيجية في عملية المراجعة وأن يقدم خارطة طريق لتعزيز التميز التشغيلي وإدارة المخاطر والمساءلة، بالإضافة إلى تقييم الامتثال؛ واقترح العضو على مراجع الحسابات الخارجي بالإضافة إلى ذلك أن يبدأ تقاريره بتسليط الضوء على أفضل الممارسات والنظم القوية داخل البرنامج التي يمكن أن تكون نماذج يحتذى بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

62- وتم طلب معلومات إضافية عن الكيفية التي سيسهم بها نموذج المقر العالمي في تعزيز الفعالية التشغيلية للبرنامج؛ وكيف سيعطي البرنامج الأولوية لتنفيذ التوصيات الجديدة وتتبعها؛ وما إذا كان إطار الضمان العالمي وآليات الرقابة الجديدة الأخرى، من وجهة نظر مراجع الحسابات الخارجي، ستساعد في التقليل من المسائل المتكررة في مراجعة الحسابات.

63- وأحاط مدير المراجعة الخارجية للحسابات علما بجميع تعليقات واقتراحات أعضاء المجلس، وقال إنه من المتوقع أن يدعم إطار الرقابة الجديد وإطار الضمان العالمي رقابة أكثر فعالية، وأنه يمكن تحميل مديري المكاتب القطرية المسؤولية عن ضمان تطبيق توجيهات المقر في الميدان. وأكدت الإدارة أن الضمان سيكون أساسيا للإصلاحات التي ستبدأ في عام 2026، لمعالجة المسائل القائمة منذ أمد طويل من خلال توجيهات محدثة وانضباط أقوى، بما في ذلك معايير الضمان العالمي. وليست هناك حاجة إلى مستويات إضافية من الرقابة؛ عوضا عن ذلك، تسعى الإدارة إلى تبسيط النظم القائمة وجعلها أكثر ذكاء وفعالية، باستخدام البيانات والتكنولوجيا لدعم الأفرقة في الميدان. وأعدت الإدارة التأكيد على أن الوظائف العالمية تخضع للمساءلة، بصفتها صاحبة خبرة في مجالي الرقابة والامتثال، بما في ذلك في دعم المكاتب القطرية لتنفيذ توصيات المراجعة. وسيكون الضمان والضوابط الداخلية من المكونات الأساسية في نموذج تقييم الأداء الجديد للمديرين القطريين في عام 2026. كما يجري العمل على تطبيق دليل عالمي للنقد، يوفر توجيهات واضحة ونموذجا مبسطا لحساب قيم التحويلات.

وظائف الرقابة (متابعة)

2025/EB.2/7 تقرير موجز عن تقييم سياسة إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج لعام 2018، ورد الإدارة عليه

64- لخصت مديرة التقييم نتائج التقييم، وقالت إنه على الرغم من أن السياسة تسترشد بوضوح بالأدلة وتتواءم جيدا مع معايير الأمم المتحدة، وتشمل تصنيفا واضحا للمخاطر، فإن اتساقها مع سياسات البرنامج الأخرى وتغطيتها للمسائل الشاملة محدودان. وقد أعاق عدم وجود منصة مخصصة لتكنولوجيا المعلومات التقدم في ربط إدارة المخاطر والتخطيط واتخاذ القرارات، ويمكن أن تكون الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر أكثر وضوحا. وقدم رئيس شؤون المخاطر رد الإدارة على التوصيات الخمس للتقييم، التي قبلتها جميعها.

65- ورحب أعضاء المجلس بالتوصيات ورد الإدارة. وشدد عدد منهم على أهمية تقاسم المخاطر، بما في ذلك من خلال تعزيز المشاركة والحوار بشأن تقاسم المخاطر مع الدول الأعضاء، بما في ذلك الجهات المانحة والشركاء المتعاونون. وقالت إحدى العضوات إنه، تماشيا مع السياسة المعتمدة مؤخرا، يجب أن تظل عملية إضفاء الطابع المحلي أولوية في جميع عمليات البرنامج، بما في ذلك في إدارة المخاطر.

66- وسلط أعضاء آخرون الضوء على أهمية توضيح وتعزيز عمليات تخفيف المخاطر والتصعيد، وتقاسم المخاطر المتبقية بعد التخفيف بين البرنامج والجهات المانحة، وتبيان الأولويات الشاملة، مثل المساواة بين الجنسين والشمول والحماية، في تقييم

المخاطر والإبلاغ عنها. ودعت إحدى العضوات **البرنامج** إلى المضي قدماً في برنامج التدريب الموصى به في مجال إدارة المخاطر في أقرب وقت مناسب، وتحديث سياسة إدارة المخاطر على النحو الموصى به في التقييم. كما تم حث **البرنامج** على زيادة الموارد المخصصة لإدارة المخاطر، بما في ذلك الوقاية؛ وتقديم توجيهات واضحة من المقر، إلى جانب معايير وتوقعات محددة جيداً للموظفين في مختلف الأدوار الوظيفية؛ والحفاظ على حوار مفتوح والمشاركة على نحو استباقي مع المجلس بشأن مسائل مثل مستوى تقبل وتحمل المخاطر؛ ومواصلة الجهود الرامية إلى معالجة الديناميات التي يمكن أن تثبط الإبلاغ عن المخاطر وتصعيدها وتخفيفها.

67- واتفقت مديرة التقييم مع الآراء التي تم التعبير عنها في ما يتعلق بالحاجة إلى العمل مع الشركاء المتعاونين بشأن المخاطر وتقسيمها، بينما قالت إدارة **البرنامج** إن إدارة المخاطر مكون مهم في عملية إضفاء الطابع المحلي، وأكدت للمجلس أن استراتيجية إضفاء الطابع المحلي تطبق بروح من الثقة المتبادلة والتعاون. وتعهدت الإدارة بتزويد المجلس بتحديثات عن التقدم المحرز في تنقيح سياسة إدارة المخاطر المؤسسية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر في **البرنامج**، مع الإشارة إلى أن تصعيد المخاطر وتقسيمها والمناقشات المتعلقة بمستوى تقبل المخاطر مع الجهات المانحة هي من الأمور التي أصبحت أكثر شيوعاً في السياق الحالي للعمليات، الذي يعد أكثر تعقيداً بكثير مما كان عليه في عام 2018. وأشارت الإدارة إلى الخطوات الملموسة المتخذة لزيادة إدراج إدارة المخاطر في صميم قيادة العمليات وتعزيز تصعيد المخاطر وتقسيمها، بناءً على الدروس المستفادة. وبشكل عام، يلتزم **البرنامج** التزاماً كاملاً بإدماج المخاطر في عملية صنع القرار والحرص على استمراره في اتخاذ خيارات موثوقة قائمة على الأدلة، حتى في البيئات المعقدة والعالية المخاطر.

المسائل التنظيمية والإدارية

2025/EB.2/8 تعيين المفتش العام ومدير مكتب الرقابة

68- عرضت رئيسة الديوان عملية اختيار المفتش العام الجديد ومدير مكتب الرقابة، وقدمت السيد Anthony Garnett بوصفه المرشح الذي أوصت به لجنة الاختيار والمديرة التنفيذية. وقد شغل السيد Garnett منصب المفتش العام لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي منظمة مماثلة جداً **للبرنامج**، منذ عام 2020.

69- وتحدث عدد من أعضاء المجلس لدعم التعيين المقترح. وأكدوا على أهمية دور المفتش العام في ضمان الرقابة المتينة والشفافية والمساءلة، وهي الركائز الأساسية للحوكمة الفعالة ومصداقية المنظمة. كما أعربوا عن تقديرهم لخدمة المفتشة العامة السابقة.

70- واقترح أحد أعضاء المجلس أن يستعرض المجلس ميثاق مكتب المفتش العام والنظر في اعتماد فترة ولاية واحدة غير قابلة للتجديد للمفتش(ة) العام(ة)، مما قد يعزز استقلالية هذا المنصب.

71- ووافق المجلس على تعيين السيد Garnett مفتشاً عاماً ومديراً لمكتب الرقابة لمدة أربع سنوات، من 15 يناير/كانون الثاني 2026 إلى 14 يناير/كانون الثاني 2030.

وظائف الرقابة (متابعة)

2025/EB.2/9 تقرير موجز عن تقييم حالات الطوارئ على المستوى المؤسسي لاستجابة البرنامج في اليمن (2019-2024)، ورد الإدارة عليه

72- عرضت مديرة التقييم التقرير الموجز، وقالت إن **البرنامج** أظهر مرونة وقدرة على التكيف في تقديم المساعدة المنقذة للأرواح لملايين الأشخاص، بما في ذلك من خلال الإدارة الاستباقية لسلسلة الإمداد، وآليات التمويل بالسلف، واستخدام بيانات الرصد لإرشاد عملية صنع القرار. ومع ذلك، فقد أعاق انخفاض التمويل التخطيط الطويل الأجل وقدرة **البرنامج** على التكيف، وأجبره على تقليص نطاق تدخلاته. وقدم التقييم ست توصيات، بما في ذلك في مجالات البرمجة المتكاملة والشرائط وإضفاء الطابع المحلي وسلاسل الإمداد وتضمين الأولويات الشاملة.

- 73- ورحب نائب المدير القطري بالتقييم، مشيراً إلى أن الكثير من التوصيات قد تم تضمينها بالفعل في تمديد الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لمدة عام واحد.
- 74- وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لتقرير التقييم ورد الإدارة، مؤكدين في الوقت نفسه قلقهم العميق إزاء أزمة الأغذية المستمرة في اليمن واحتجاز العاملين في المجال الإنساني. ودعت إحدى المندوبات إلى تكثيف الجهود لتأمين إطلاق سراح موظفي الأمم المتحدة المحتجزين؛ ودعا مندوب آخر إلى زيادة دعم الجهات المانحة لعمل البرنامج في اليمن.
- 75- وشجع الكثير من الأعضاء البرنامج على تنفيذ توصيات التقييم مع التركيز على التعاون الاستراتيجي والبرامج المشتركة وتعزيز القدرات المحلية لضمان التوازن بين الأهداف الإنسانية والإنمائية. كما أوصت إحداها بمزيد من التواصل المنتظم مع المنظمات التي تقودها النساء. وأكدت عضوة أخرى على الصلة بين تزايد انعدام الأمن الغذائي ومسائل الحماية، فشجع البرنامج على مواصلة إدماج اعتبارات الحماية والاعتبارات الجنسانية في عملياته وشراكاته. وطلب تقديم معلومات إضافية عن التدابير المتخذة لتخفيف أثر التعليق المطول للمساعدات والدروس المستفادة من هذا التعليق.
- 76- وفي ما يتعلق بالدروس المستفادة من التوقف المؤقت عن تقديم المساعدات الغذائية العامة، أشارت مديرة التقييم إلى أنه بسبب عدم كفاية الضمانات الموضوعة لتخفيف الآثار السلبية للتوقف المؤقت على حالة الأمن الغذائي والتغذية للسكان الضعفاء، وبما أن البرنامج لم يتمكن لاحقاً من استئناف عمليات التوزيع بسبب نقص التمويل، فقد أثر ذلك سلباً على الحيادية والاستقلالية المتصورتين (وليس الفعليين) للبرنامج. ولذلك كان من المفيد إجراء تقييم أكبر للمخاطر المرتبطة بالتوقف المؤقت عن تقديم المساعدات.
- 77- وأكد نائب المدير القطري لليمن أن تمديد الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة استجاب لتوصيات التقييم، بما في ذلك من خلال تجديد التركيز على القدرة على الصمود والشراكات. أما التمويل والحيز التشغيلي فهما أكبر تحديين أمام إعادة تنفيذ العمليات في الشمال. وأشار المبعوث الخاص للبرنامج إلى اليمن إلى أن جميع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قد أوقفت أنشطتها في اليمن، وأن المفاوضات جارية بشأن البرامج المستقبلية، بمساعدة الأمين العام.

2025/EB.2/10 تقرير موجز عن تقييم الخطط الاستراتيجية القطرية لجمهورية تركيا (2018-2025)، ورد الإدارة عليه

- 78- عرضت مديرة التقييم أبرز النقاط الواردة في التقييم، الذي خلص إلى أن برمجة البرنامج ملائمة للغاية للأشخاص المحتاجين، حيث تم إحراز تقدم ملحوظ في تصميم المساعدة لتناسب الفئات السكانية الضعيفة. وكان الأداء قوياً في الاستجابة في حالات الطوارئ للاجئين والمجتمعات المحلية المتضررة من الزلازل، غير أن العمل الإنمائي في مجالي سبل كسب العيش والتعافي واجه صعوبات في تحقيق نتائج مستدامة على نطاق واسع. كما أن التوصيات الثلاث التي تضمنها التقرير شجعت البرنامج على إعادة تموضعه استراتيجياً في تركيا، والتركيز على عدد أقل من المجالات العالية الأثر وضمان جدوى البرامج في ظل انخفاض التمويل؛ ووضع إطار استراتيجي لدعم قدرة المجتمعات المحلية على الصمود؛ ودعم استعداد الحكومة لحالات الطوارئ والاستجابة لها من خلال تعزيز القدرات، ولا سيما على المستوى دون الوطني.
- 79- وأكد المدير القطري أن البرنامج قد قبل التوصيات الثلاث وأوضح الجهود المتواصلة من أجل تنفيذها، بما في ذلك العمل مع الحكومة والمجتمع المدني والجهات المانحة والقطاع الخاص في مجال القيمة المضافة للبرنامج، وعملية استعراض التوظيف. وفي ضوء التغييرات الأخيرة في البيئة التشغيلية في تركيا، ولا سيما في ما يتعلق بمراكز الإيواء المؤقتة، يعمل البرنامج على إعادة تقييم العمل الذي يقوم به في البلاد وسوف يقدم تنقيحاً للميزانية لمدة ستة أشهر من أجل تمديد الخطة الاستراتيجية القطرية الحالية بينما يقوم بتعديل خطته.
- 80- وأثنى عدد من أعضاء المجلس على عمل البرنامج في تركيا وفي المنطقة الأوسع نطاقاً، حيث أقروا بعملياته الإنسانية واللوجستية فضلاً عن الجهود التي يبذلها من أجل إعادة تموضعه وفقاً للتطورات الأخيرة. وأكد أحد الأعضاء على ضرورة قيام البرنامج باستغلال مزاياه النسبية وتعزيز شراكاته، ولا سيما مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة غير التقليدية؛ وتعزيز التماسك والتنسيق الإقليميين في مجال القدرة على الصمود، والعمل مع مفوضية

الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أولويات مبادرة الأمم المتحدة 80 وإعادة ضبط العمل الإنساني، وضمان بقاء المسألة والتركيز على الأشخاص الضعفاء في صميم العمل الذي يقوم به.

81- وسلط مندوب آخر الضوء على دعم البرنامج للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة في تركيا، مؤكداً على الحاجة إلى تنويع التمويل لعمليات اللاجئين. ومشيداً بالرؤى التي قدمها التقييم، أشار المتحدث ثالث إلى أهمية الصياغة اللغوية الدقيقة للتعبير بدقة عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد والعمل الجاري على صعيد السياسات. وهو يتطلع إلى قيام البرنامج بترسيخ إنجازاته في الخطة الاستراتيجية القطرية القادمة، مضيفاً أن انتقال البرنامج من العمليات في تركيا يجب أن يكون تدريجياً ويتعين تنفيذ ذلك بطريقة قابلة للتوقع وشفافة، وبالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية.

82- ورداً على تعليقات أعضاء المجلس، أقرت مديرة التقييم بأن التفاصيل الدقيقة قد تكون مفقودة في بعض الأحيان في التقارير الموجزة حرصاً على الإيجاز، واستذكرت أن تقارير التقييم الكاملة تحتوي على سرد أكثر اكتمالاً. وأكد المدير القطري أن البرنامج يعمل على عدد من النقاط التي أثارها أعضاء المجلس، بما في ذلك تعبئة الموارد والقيمة المضافة للبرنامج.

2025/EB.2/11 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للصين (2022-2025)، ورد الإدارة عليه

83- قامت مديرة التقييم بعرض التقييم، الذي كان قد خلص إلى أن نهج الخطة الاستراتيجية القطرية متكامل، ويعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي في الصين من خلال تدخلات سبل كسب العيش والتغذية، ويتواءم مع الأولويات الوطنية. وتم تحديد تحديات ناتجة عن التجزؤ في استراتيجية البرنامج، والفصل بين مركز التميز والخطة الاستراتيجية القطرية، والفهم المحدود لاحتياجات صناع القرار الوطنيين من البيانات، مما أعاق نجاح الجهود التي بذلها البرنامج للاحقة تقديم أدلة من المشاريع التجريبية لإرشاد توسيع نطاقها على مستوى السياسات الوطنية. وكان هناك تفاوت في مستويات استدامة التدخلات بسبب التشتت الجغرافي للمشاريع، مما عرقل التنسيق وتحقيق التأزر، في حين حدّت دورات التمويل القصيرة من الاستمرارية وتحقيق الأثر الطويل الأجل.

84- ووافق البرنامج على توصيات التقييم الخمس، التي وجهت عملية وضع الخطة الاستراتيجية القطرية القادمة للصين. وبالإضافة إلى الخطة، سيضع البرنامج رؤية شاملة لحضوره في الصين ودوره في تعزيز الشراكات وتيسير التعاون في ما بين بلدان الجنوب. وسيتم تعزيز استمرارية المشاريع والبرامج القائمة على المناطق ووضع نهج لدعم المساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة. كما يجري الاستثمار في القدرات البحثية في المكتب القطري لدعم تبني السياسات.

85- ورحب عدد من أعضاء المجلس بالتقييم. وفي سياق التأكيد على أهمية ضمان قيام البرنامج بإعطاء الأولوية لتخصيص الموارد للبلدان الأكثر حاجة، أعرب أحد المتحدثين عن قلقه بشأن استخدام موارد البرنامج في الصين، وحث البرنامج على الانتقال بالعلاقة مع البلد إلى مرحلة ما بعد الخطط الاستراتيجية القطرية. ووصف مندوب آخر التحديات الإنمائية المستمرة في الصين والحاجة إلى مواصلة التعاون مع البرنامج. وأثنى على مواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية مع الأولويات الوطنية وأثرها الإيجابي على الأشخاص الضعفاء، ودعا إلى تحقيق قدر أكبر من أوجه التأزر بين جهود البرنامج، بما في ذلك بين مركز التميز والخطة الاستراتيجية القطرية.

86- ورداً على هذه التعليقات، أوضحت مساعدة المديرة التنفيذية أن برنامج البرنامج في الصين مُمول بشكل كامل من جانب حكومة الصين والقطاع الخاص، ولم تُخصص له أي موارد مؤسسية.

2025/EB.2/12 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للنيجر (2020-2025)، ورد الإدارة عليه

87- سلطت مديرة التقييم الضوء على النتائج الرئيسية للتقييم. وعلى الرغم من الانقطاع المؤقت في أعقاب تغيير الحكومة في يوليو/تموز 2023، حافظ البرنامج على المواءمة التشغيلية وواصل تقديم الدعم للسكان الضعفاء. ولوحظت حصائل إيجابية في مجالات الاستجابة للأزمات والوجبات المدرسية والتغذية وأنشطة سبل كسب العيش وتعزيز القدرات المؤسسية وإدماج القضايا الشاملة. وشجعت توصيات التقييم البرنامج على تعزيز تكامل أنشطته؛ وتحسين أوجه التكامل داخل الشراكات؛ وتحسين الرصد وتوليد الأدلة؛ وتنويع التمويل؛ وتعزيز إدارة الموارد البشرية؛ والارتقاء بعمليات سلسلة القيمة إلى المستوى الأمثل.

- 88- وأكدت المديرية القطرية أن البرنامج قبل بالتوصيات الست. وقد بدأ التنفيذ، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجية متعددة السنوات للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية بالتعاون مع وزارتي التعليم والزراعة؛ واستحداث استراتيجية جديدة من أجل تحديد التسلسل والتركيز الجغرافي لتدخلات القدرة على الصمود. ويجري تعزيز الشراكات مع الشركاء المتعاونين، وتتواصل الجهود الرامية إلى تنويع الموارد وتحسين حافظة البرنامج من أجل الوصول بأوجه التكامل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء من المنظمات غير الحكومية إلى المستوى الأمثل.
- 89- وأيد أعضاء المجلس التقييم وأشادوا بقدرة البرنامج على التكيف، ومواءمته مع احتياجات المجتمعات المحلية، وجهوده الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة في عمليات الشراء المحلية. وسلطوا الضوء على قيمة الدمج بين أنشطة الاستجابة لحالات الطوارئ والقدرة على الصمود، غير أنهم أشاروا إلى الثغرات في الاتساق الداخلي والتنسيق والرصد. وحثوا البرنامج على تنفيذ التوصيات، ولا سيما تلك المتعلقة بتحسين التكامل بين الأنشطة، وتنويع التمويل، وتعزيز قدرات الموظفين، والارتقاء بالولوجيات وعمليات الرصد إلى المستوى الأمثل.
- 90- ودعا عدد من أعضاء المجلس إلى تحسين موثوقية البيانات ونظم البيانات. وحثوا أيضا على إدخال تحسينات على سلاسل الإمداد وأوجه التآزر بين القطاعات والشراكات والرصد والحماية الاجتماعية. وطلب أحد أعضاء المجلس إجراء المزيد من التحليل للتحويلات القائمة على النقد ومعلومات عن استخدام البرنامج للحراسة المسلحة والمخاطر المرتبطة بذلك. وطلب عضو آخر توضيحا بشأن أوليات البرنامج بشأن العمل على تعزيز قدرات أصحاب المصلحة المحليين، ولا سيما في ما يتعلق بالشمول الاقتصادي للمرأة في النظم الغذائية. وعلق أعضاء آخرون على أهمية الحوكمة الرشيدة، والرصد الشفاف، وتدريب الموظفين الوطنيين، ودعم التكيف مع تغير المناخ.
- 91- وردا على أسئلة أعضاء المجلس، أوضحت مديرة التقييم أنه وفي ما يتعلق باستخدام الحراسة المسلحة، لم يحدد التقييم مسائل بشأن الحماية كما لم يحدد أي تحديات متعلقة بالصورة المحايدة للبرنامج في النيجر. وأضافت المديرية القطرية أن الحراسة المسلحة تُستخدم عند الاقتضاء، حيث تتواصل الدعوة من أجل خيارات الوصول البديلة.
- 92- وفي ما يتعلق باستخدام التحويلات النقدية، أوضح موظف التقييم أن تعطل سلسلة الإمداد في عام 2023 أدى إلى زيادة التحول نحو المساعدة النقدية. ومع ذلك، لم يكن من الممكن دائما تنفيذ المساعدة النقدية بسبب القيود القائمة. وعلاوة على ذلك، في مناطق معينة، يفضل المستفيدون المساعدة العينية نظرا إلى التضخم والبعد عن الأسواق. وترد تفاصيل إضافية في تقرير التقييم الكامل.

2025/EB.2/13 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لكوت ديفوار (2019-2025)، ورد الإدارة عليه

- 93- قامت مديرة التقييم بعرض التقييم، مشيرة إلى أن البرنامج قد حقق نتائج كبيرة من خلال تدخلاته في مجالات التغذية المدرسية والاستجابة للازمات والتغذية، على الرغم من مواجهته لعجز مزمّن في التمويل. وأوضحت أن البرنامج قد أثبت نفسه كشريك قوي للمؤسسات الوطنية وأن الخطة الاستراتيجية القطرية كانت متوائمة مع الأولويات الوطنية ومتكيفة مع الاحتياجات المتغيرة. وتضمنت التحديات التي جرى تحديدها ضعف منطق التدخل والتكامل المحدود للأنشطة؛ كما قيد غياب التمويل من نطاق التدخلات واستدامتها، في حين قيدت التحديات المرتبطة بالسوق الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود. وشجعت توصيات التقييم البرنامج على إعادة تركيز التدخلات على المناطق الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي، وتعزيز تنمية القدرات الوطنية، وبناء الشراكات المتعددة القطاعات، وإعادة تعريف نهج الاستراتيجية إزاء القدرة على الصمود، وتعزيز تعبئة الموارد، وتعزيز نظم الرصد والتقييم.
- 94- ورحب المكتب القطري بالتقييم وقبل جميع التوصيات، التي كان بعضها قيد التنفيذ بالفعل. وسلطت المديرية القطرية الضوء على أنه قد جرى تمديد الخطة الاستراتيجية القطرية الحالية لمدة ستة أشهر للسماح للمكتب القطري بتحسين الأولويات الاستراتيجية وتعبئة المزيد من التمويل وضمان الانتقال السلس إلى الخطة الاستراتيجية القطرية القادمة.
- 95- وأيد أعضاء المجلس نتائج التقييم ودعوا إلى التنفيذ الكامل للتوصيات. كما أشادوا بالإنجازات التي حققها البرنامج في كوت ديفوار، ولا سيما في مجال التغذية المدرسية، وأقروا بالتقدم المحرز في مجالات تمكين المرأة والاستجابة للازمات ونقل البرامج

إلى الملكية الوطنية. وتم الإعراب عن المخاوف بشأن النقص المزمن في التمويل، وضعف التكامل بين مكونات الخطة الاستراتيجية القطرية وغياب استراتيجية منهجية لتعزيز القدرات. وجرى حث البرنامج على مواصلة التصدي لتلك التحديات عن طريق التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً؛ وإبرام اتفاقات إطارية متعددة القطاعات مع المؤسسات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ وتعزيز الجهود المتكاملة لتعزيز القدرات استناداً إلى أفضل الممارسات؛ ووضع استراتيجية لتعبئة الموارد تتواءم مع الأولويات الوطنية بهدف تأمين المساهمات المتعددة السنوات.

96- وردا على تعليقات أعضاء المجلس، أوضحت المديرية القطرية أن ضعف تكامل النتائج في الخطة الاستراتيجية القطرية الحالية يرجع إلى وجود ست حصائل استراتيجية؛ وأن الخطة الاستراتيجية القطرية القادمة ستعده بحيث تتمحور حول حصلتين استراتيجيتين متكاملتين من أجل تحسين الاتساق. وستعتمد الخطة أيضاً نهجا أكثر منهجية للاحية تعزيز القدرات الوطنية، استناداً إلى الاحتياجات المحددة في مجالات التغذية المدرسية والتغذية والقدرة على الصمود.

2025/EB.2/14 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2020-2025)، ورد الإدارة عليه

97- قامت مديرية التقييم بعرض التقييم، مشيرة إلى تركيز البرنامج القوي على التدخلات المنقذة للحياة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك توسيع نطاق الاستجابة للاحتياجات المتزايدة في الأجزاء الشرقية من البلاد في عام 2023. غير أن القيود الخطيرة على التمويل أدت إلى تغطية لا تقي بالاحتياجات الهائلة مما أجبر البرنامج على إعطاء الأولوية القصوى للمساعدة في حالات الطوارئ. وتمكن البرنامج، من خلال التدخلات المتسقة مع الأولويات الوطنية، من تحقيق نتائج إيجابية، بما في ذلك في ما يتعلق بالأنشطة المشتركة للقدرة على الصمود، والقضايا الشاملة، وإدارة المخاطر، على الرغم من تفاوت الإنجازات على نطاق الأقاليم والأنشطة والسنوات. وأوصى التقييم بأن يقوم البرنامج بتحسين تحديد الأولويات في الاستجابة لحالات الطوارئ؛ وتعزيز التكامل بين برامج الاستجابة للأزمات والقدرة على الصمود؛ وتحسين الرصد والتعقيبات المجتمعية وإدارة البيانات؛ واستحداث عقود مرنة متعددة السنوات للشركاء من المنظمات غير الحكومية الوطنية؛ وتوضيح دوره في مجالي التنسيق وتقديم الخدمات.

98- وفي سياق ترحيبها بالتقييم، أوضحت المديرية القطرية الجهود المتواصلة الرامية إلى تنفيذ توصياته، ولا سيما في ما يتعلق بتحديد الأولويات. فقد جرى استحداث الاستهداف القائم على الضعف، كما تم استخدام القوائم الإلكترونية للتغلب على المسائل المتعلقة بالسهولة والاضطرابات في القطاع المصرفي في بعض المناطق، ووضعت خطة متينة لتحديد الأولويات. وتم تحقيق التكامل بين نظم إدارة البيانات والتعقيبات المجتمعية، فيما يجري حالياً بذل الجهود من أجل تعزيز إضفاء الطابع المحلي وإقامة الشراكات المتعددة السنوات، رهنا بالتمويل. ويوجه التقييم وضع الخطة الاستراتيجية القطرية القادمة، التي تم إرجاؤها لضمان استجابتها للبيئة التشغيلية الحالية وحجم انعدام الأمن الغذائي في البلاد. وقد تم تقديم تنقيح للميزانية من أجل تمديد الخطة الاستراتيجية الحالية للموافقة عليه.

99- وأيد أعضاء المجلس نتائج التقييم، مشيدين بالبرنامج لاستجابته السريعة والمساعدة العالية الجودة التي يقدمها في حالات الطوارئ، وتموضعه الاستراتيجي، ومواءمته مع السياسات الوطنية. غير أن الكثير منهم لاحظوا أن استجابته لم تكن كافية بالنظر إلى حجم الاحتياجات، مشيرين إلى أثر القيود على التمويل، بما في ذلك التخصيص الكبير للمساهمات.

100- وتم حث البرنامج على تنفيذ جميع التوصيات، ولا سيما تلك المتعلقة بتحديد الأولويات، والشفافية، وإدارة البيانات، وتعزيز الشراكات المحلية، والعمل في مجالي حالات الطوارئ والقدرة على الصمود، وتوضيح أدوار مقدمي الخدمات، والتكامل بين الحصائل الاستراتيجية. ودعا أحد أعضاء المجلس إلى تحسين التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة وأيد إجراء استعراض لنموذج التمويل للخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، مشيراً إلى أهميتها الحيوية للاستجابة الإنسانية.

101- وأحاطت المديرية القطرية علماً بتعليقات أعضاء المجلس، ولا سيما في ما يتعلق بنموذج تمويل الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة. وذكرت أمثلة على التعاون الوثيق بين البرنامج والحكومة، بما في ذلك لدعم الاستراتيجية الوطنية للتغذية المدرسية ومن خلال بذل الجهود من أجل تعزيز القدرات على مستوى المقاطعات بهدف تحسين استدامة البرامج المشتركة للقدرة على

الصمود. وفي تعليقاتها، وصفت مساعدة المديرية التنفيذية التحدي المتمثل في إقامة شراكات متعددة السنوات بالنظر إلى التمويل المقدم لسنة واحدة، وحددت الخطوات اللازمة للارتقاء بعمليات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة إلى المستوى الأمثل وتوسيع قاعدة تدبير الموارد، بما في ذلك من خلال استخدام التمويل الجماعي ومساهمات القطاع الخاص.

2025/EB.2/15 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لإسواتيني (2020-2025)، ورد الإدارة عليه

102- في سياق عرض التقرير، سلطت مديرية التقييم الضوء على النتائج الرئيسية، بما في ذلك الروابط الواضحة بين تحليل الأمن الغذائي وحصائل الخطة الاستراتيجية القطرية، وسرعة الاستجابة التشغيلية للبرنامج في مواجهة الصدمات. غير أن النهج الذي اتبعه البرنامج إزاء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ والحماية الاجتماعية افتقر إلى التفاصيل، كما أن تركيزه على مجموعة محدودة من الشركاء قيد دوره الاستراتيجي في مجالات مثل الحماية الاجتماعية. وشجعت توصيات التقييم البرنامج على تقييم الموارد المحتملة ومعايرة تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية المستقبلية وفقا لتوقعات التمويل الواقعية؛ ومواصلة دعم القدرات الوطنية في مجال التغذية المدرسية والتغذية في مرحلة ما قبل المدرسة؛ وتعريف عرض قيمة البرنامج بوضوح، بالشراكة مع الحكومة، ولا سيما في مجالي التكيف مع تغير المناخ والحماية الاجتماعية.

103- ورحب البرنامج بالتقييم، وأوضح أن المكتب القطري كان قد بدأ بالعمل على تنفيذ التوصيات وتعزيز التعاون مع الحكومة والمؤسسات المالية، والعمل مع الجهات المانحة الجديدة، والنهوض بالتعاون بين الوزارات من أجل تعزيز السيادة الغذائية. ويوجه التقييم وضع الخطة الاستراتيجية القطرية القادمة، التي ستركز على توسيع نطاق حلول النظم الغذائية الذكية مناخيا ذات القيادة الوطنية والقدرة على الصمود، إلى جانب الالتزام بعمليات التغذية المدرسية المملوكة وطنيا وتعزيز الاستعداد للكوارث.

104- وأثنى أعضاء المجلس على التقييم ورد الإدارة عليه وأشادوا بالعمل الذي يقوم به البرنامج في إسواتيني، بما في ذلك في مجالات الاستجابة للأزمات والتغذية المدرسية وبناء القدرات الوطنية اللازمة لإدارة مخاطر الكوارث. وأعربوا عن قلقهم إزاء فجوة التمويل، ولا سيما في ضوء معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في البلاد. وجرى حث البرنامج على تنفيذ التوصيات الثلاث، من خلال تكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد، وترسيخ الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية، وتوضيح عرض القيمة الخاص به في مجالي الحماية الاجتماعية والتكيف مع تغير المناخ.

105- وشكر المدير الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أعضاء المجلس على تعليقاتهم، وأوضح أن البرنامج يستكشف أيضا فرصا لعقد لشراكات خارج نطاق إسواتيني، بحيث يوسع نطاق عمله مع الشركاء المتعددي الأطراف وكيانات الأمم المتحدة الأخرى. وأشار إلى أنه من المقرر إجراء استعراض للحضور القطري، سيشمل النظر في إمكانية وجود آليات متعددة البلدان من أجل تعزيز الاستجابة والكفاءة.

المسائل التشغيلية (متابعة)

2025/EB.2/16 الخطة الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا (2026-2028)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم في البند 6 ج (6)

106- سلطت مديرية التقييم الضوء، في معرض تقديمها للتقرير، على دعم البرنامج لجهود التنمية الوطنية وتموضعه الاستراتيجي في المساعدة على بناء نظم وطنية للأمن الغذائي والاستجابة لحالات الطوارئ في إندونيسيا. وحدد التقييم الإنجازات في مجالات تعزيز القدرات ونظم البيانات وإدارة الكوارث، فضلا عن التقدم المحرز في تعميم المساواة بين الجنسين والشمول. وقدم التقرير خمس توصيات في مجالات تعزيز القدرات القطرية والموارد البشرية والشراكات والمواومة مع النظم الوطنية وإدارة المعرفة.

107- وعرض نائب المديرية القطرية الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة لإندونيسيا، التي صُممت بالتشاور الكامل مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وشكّلت نتائج وتوصيات التقييم الخطة الاستراتيجية القطرية، التي تركز على نشاطين، وهما: بناء القدرات الوطنية والمحلية لبرنامج الوجبات الغذائية المجانية، وتعزيز نظم العمل الاستباقي، والاستعداد لحالات الطوارئ، وإدارة مخاطر الكوارث. وتعزز الخطة الملكية الوطنية والبرمجة المستدامة، حيث تضع البرنامج في مكانة الشريك الاستراتيجي الموثوق به في وضع السياسات وتنفيذها. ويسعى

البرنامج إلى توسيع نطاق الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص ومنظمة Indonesia Aid، والجهات المانحة غير التقليدية من أجل تنويع التمويل وتعزيز أثر العمل الذي يقوم به في إندونيسيا.

108- وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة، وسلطوا الضوء على مواءمتها مع الأولويات الوطنية والخطة الاستراتيجية للبرنامج وأيدوا النهج التي تتبعها في مجالات التغذية والقدرة على الصمود والتعاون في ما بين بلدان الجنوب وتعزيز القدرات. وأعرب عدد من المندوبين عن دعمهم لبرنامج الوجبات الغذائية المجانية والاستعداد للكوارث، وعلى وجه الخصوص نظم العمل الاستباقي.

109- وجرى حث البرنامج على المشاركة في التنسيق القوي مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية ومن أجل وضع استراتيجيات لتوسيع نطاق النماذج الناجحة للعمل الاستباقي، مع إيلاء الاهتمام الواجب لرصد المخاطر وتخفيفها. ويتعين أن يتضمن الدعم التقني لسلاسل الإمداد المحلية أدوات التخطيط المكاني ومعايير الاستدامة المتوائمة مع الغايات الوطنية ذات الصلة.

110- وطلب أحد أعضاء المجلس ضمانات بأن تدخلات البرنامج لن تزيد من تفاقم التدهور البيئي أو تقوض الأهداف المتعلقة بالمناخ، ودعا إلى تحقيق التكامل بين الضمانات البيئية وعمليات الشراء المستدامة والإبلاغ السنوي عن الأداء البيئي. وطلب عضو آخر تفاصيل بشأن تدابير تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات الضعيفة الأخرى في برمجة البرنامج.

111- وردا على ذلك، أكدت إدارة البرنامج أنه جرى تطبيق الضمانات البيئية والاجتماعية على جميع الأنشطة، حيث ركزت المساعدة التقنية على نظم الشراء والتنفيذ المستدامة. وستدمج الخطة الاستراتيجية حلولاً ذكية مناخياً وتحقق وفورات في طاقة، وستعزز مشاركة المجتمعات المحلية وأفضل الممارسات المستمدة من الشركاء العالميين. وسيهدف الدعم المقدم لبرنامج الوجبات الغذائية المجانية إلى ضمان استخدام نماذج الشراء والتنفيذ المستدامة.

2025/EB.2/17 الخطة الاستراتيجية القطرية لسيراليون (2026-2030)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم في البند 6 ج (8)

112- أشارت مديرة التقييم إلى أن التقييم خلص إلى أن الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2020-2025 متوائمة بشكل جيد مع الأولويات الوطنية ومع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، حيث استفادت من نقاط القوة لدى البرنامج في مجالات اللوجستيات والوجبات المدرسية والاستجابة في حالات الطوارئ، إلى جانب توسيع نطاق مشاركته في مجالي تعزيز القدرات والقدرة على الصمود. وقُدمت خمس توصيات في ما يتعلق بالبرمجة المتكاملة للقدرة على الصمود وتعزيز الشراكات والتنسيق في البرامج الوطنية للتغذية المدرسية والاستثمار في تغذية الأطفال ودعم وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق وإدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاعتبارات البيئية.

113- وفي معرض ترحيبه بالتقرير، أكد المدير القطري أن الإدارة قد قبلت جميع التوصيات الخمس وأن العمل قد بدأ على تنفيذها. وعرض الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة لسيراليون، التي تم وضعها بالتشاور مع الحكومة، والتي يسعى البرنامج من خلالها إلى حماية الأشخاص الأكثر ضعفاً قبل حدوث الصدمات وأثناءها وبعدها إلى جانب تعزيز سلاسل القيمة المحلية من أجل تحسين الحصول على الأغذية المتنوعة والمغذية والقدرة على تحمل تكاليفها. وتشمل الحصائل الثلاث للخطة الاستراتيجية القطرية تعزيز قدرات إدارة الكوارث، وتوسيع نطاق التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية ومعالجة سوء التغذية وتعزيز سبل كسب العيش والقدرة على الصمود وتعزيز الزراعة المستدامة ووصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التمويل والأسواق.

114- وأشاد أعضاء المجلس بالطبيعة الاستشارية لعملية وضع الخطة الاستراتيجية القطرية، وأيدوا الخطة، مسلطين الضوء على مواءمتها مع الأولويات الوطنية، وتشديدها على المساعدة الغذائية والتغذية ودعمها لتحويل النظم الغذائية والتعليم والتنمية الاقتصادية المحلية والزراعة. وأكدوا على أهمية شمول النساء والشباب في البرمجة، والاستثمار في مهاراتهم وشمولهم المالي من أجل كسر حلقات الفقر والجوع المتوارثة عبر الأجيال. وتم وصف بناء القدرات، والاستثمار المستمر في إضفاء الطابع المحلي، والاستراتيجيات الواضحة لتسليم المسؤوليات على أنها ذات أهمية رئيسية لتحقيق الأثر طويل الأجل للخطة الاستراتيجية القطرية.

115- وفي ما يتعلق ببرمجة القدرة على الصمود، أعربت إحدى أعضاء المجلس عن قلقها إزاء دور البرنامج كجهة فاعلة في السوق في الوقت الذي يقوم فيه باستخدام الدعم، مشيرة إلى أن هذا النهج يمكن أن يؤدي إلى إقصاء المشاركين المحليين في الأسواق غير القادرين على التنافس مع النموذج المدعوم. وطلبت المتحدثة توفير المزيد من الرؤى بشأن حجم الأنشطة المدرجة في إطار الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية وتكلفتها والنتائج المتوخاة منها، وشجعت على استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية لإثبات القيمة مقابل الأموال، وحث البرنامج على الوصول بوتيرة وحساسية رصد الأمن الغذائي إلى المستوى الأمثل من أجل توجيه البرمجة ووضع السياسات بشكل أفضل.

116- وردا على هذه التعليقات، أوضح المدير القطري أن البرنامج لا يوزع أغذية مدعومة في سيراليون، ولكنه يسعى بدلا من ذلك إلى بناء النظم التي تيسر شراء الأغذية المنتجة محليا لبرامجه - وسيتم تكثيف هذا العمل في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة باستخدام نهج النظم الغذائية. وتشكل استراتيجيات إضفاء الطابع المحلي والشمول والتحول وتسليم المسؤولية جوانب أساسية لبرمجة البرنامج. وأضافت مساعدة المديرية التنفيذية أن المكتب القطري سيستخدم قدراته القوية في تحليل ورصد الأمن الغذائي لرصد وضع السوق عن كثب لضمان أن يكون لنهج النظم الغذائية الأثر المرجو المتمثل في تشجيع تنمية السوق لا إزاحتها.

2025/EB.2/18 الخطة الاستراتيجية القطرية لإثيوبيا (2026-2030)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم في البند 6 ج (5)

117- في معرض تقديم أبرز نقاط التقييم، وصفت مديرة التقييم تدخلات البرنامج في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2020-2025 بأنها ملائمة وقائمة على الأدلة ومرنة في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة، ولا سيما خلال نزاع تيغراي. وعلى الرغم من أن البرنامج قد سعى إلى التحول من المساعدة الإنسانية إلى بناء القدرة على الصمود، فإن ذلك كان يستند إلى افتراضات متقابلة للغاية بشأن القدرات الوطنية ولم تكن الأنشطة متكاملة بما فيه الكفاية. ولم تقدم الخطة الاستراتيجية القطرية توجيهات استراتيجية كافية لاستجابة واسعة النطاق في حالات الطوارئ، في حين شكلت تعبئة الموارد والرصد وتخفيف المخاطر والتوظيف ومسائل الحماية تحديات. وشملت التوصيات الرئيسية الحفاظ على الأهمية الاستراتيجية للبرنامج، ومواصلة العمل في مجال القدرة على الصمود، وضمان بيئة مواتية لاستجابة قائمة على المبادئ، وتحسين الرصد، وتسريع التحول إلى المساعدات النقدية، وتعزيز تخطيط الموارد البشرية.

118- وعرض المدير القطري الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة لإثيوبيا، التي تعبر عن نتائج التقييم وتوصياته. ورسخت الخطة الجديدة انتقال البرنامج إلى برمجة النظم الغذائية، من خلال إدماج التخطيط القائم على السيناريوهات، والتدخلات التي تنفذ على مستويات، وإدارة المخاطر، ونهج البرمجة التي يشكل الأشخاص محورها والتي تركز على تمكين المرأة ومشاركة الشباب وإضفاء الطابع المحلي. كما شددت الخطة على الشراكات الاستراتيجية مع طيف واسع من أصحاب المصلحة، وأنشأت فرصا للتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال تركيزها على تعزيز النظم الوطنية. وجرى وضع تدابير الضمان العالمي وآليات متينة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين، وسيتم توسيع نطاق التحويلات القائمة على النقد، حيث سيطرأس البرنامج الفريق العامل المعني بالنقد في إثيوبيا.

119- وأشاد أعضاء المجلس بالبرنامج والحكومة على وضع خطة استراتيجية قطرية شاملة وملائمة ومتوازنة تتواءم مع الأولويات الوطنية وتعبر عن الدروس المستفادة في مجالات إدارة المخاطر والمساءلة والقدرة على الصمود. ورحبوا بالنهج المتكامل للخطة الاستراتيجية القطرية وتركيزها على مجالات من قبيل الوجبات المدرسية وتدريب الرعاة وإنتاج الأغذية المحلية وإدارة مخاطر الكوارث والحماية الاجتماعية والمساعدات النقدية وإعطاء الأولوية للأشخاص الضعفاء، ولا سيما النساء والبنات.

120- وتم التشديد على أهمية الاستهداف وتحديد الأولويات بوضوح، والرصد المتين، وسلامة الموظفين ورفاههم. وجرى حث البرنامج على معالجة الثغرات في البرمجة الوطنية، وتعزيز العمل المناخي، والمساواة بين الجنسين، ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة، والتصدي للحوازر الاجتماعية والثقافية والتفاوت الاقتصادي. وشجّع مندوبان البرنامج على رصد التغيرات في البيئة التشغيلية عبر إثيوبيا وتعديل برمجته من أجل ضمان وصول المساعدة إلى الأشخاص الأكثر ضعفا.

121- وأعرب أعضاء المجلس عن مخاوفهم بشأن مدى مواءمة نهج البرنامج مع المعايير العالمية، والحاجة إلى تحسين مشاركة الجهات المانحة، والجهود المبذولة لضمان أن تكون الأنشطة مكملة لعمل الشركاء، لا أن تكون تكراراً لها. كما جرى تسليط الضوء على أهمية البرمجة المتكاملة والمساءلة والتخطيط القائم على السيناريوهات لإدارة المخاطر، باعتبارها من النقاط الرئيسية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية. وطُرحت دعوات لتعزيز الرصد المراعي للمخاطر لمسائل الاستغلال والانتهاك الجنسين وزيادة المشاركة بين الوكالات في هذا المجال.

122- وأعرب عدد من الأعضاء عن قلقهم بشأن غياب الإشارات الصريحة إلى المساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، وأهداف التنمية المستدامة في الخطة الاستراتيجية القطرية، وحثوا البرنامج على ضمان التنفيذ الكامل لسياساته ذات الصلة حيث أعربوا عن دعمهم المتواصل لخطة عام 2030. ودعا الأعضاء إلى الاتصال المنتظم بشأن المخاطر والمساءلة، وتوضيح أثر الاستهداف الفائق الأولوية، وتوفير المزيد من الرؤى بشأن المواءمة بين النتائج المتوخاة وولاية البرنامج. وسأل مندوبان عما إذا كانت توقعات التمويل التي تقوم عليها الخطة الاستراتيجية القطرية واقعية وما إذا كان التحول المخطط له نحو برمجة القدرة على الصمود مجدياً، بالنظر إلى حجم الاحتياجات وتراجع التمويل. وطلب أحدهما توفير المزيد من الرؤى بشأن تنسيق برنامج شبكة الأمان الإنتاجية ومدى تكملة عمل البرنامج لعمل كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

123- وردا على التعليقات والأسئلة، أكد المدير القطري من جديد التزام البرنامج بتدابير متينة للضمان والمساءلة والشفافية، مشيراً إلى أن بروتوكولات الضمان التي استُهلكت في إثيوبيا أصبحت منذ ذلك الحين معتمدة في 30 بلداً. ولا تزال معايير الرصد مرتفعة على الرغم من النطاق التشغيلي، حيث يتم تقديم التقارير بانتظام إلى الحكومة والجهات المانحة، بما في ذلك الكشف عن الحوادث. وتضمنت أبرز الجوانب الرئيسية في البرامج الاستثنائية المنتظر للتغذية المدرسية في المنطقة الصومالية وتعزيز الاستهداف للأشخاص ذوي الإعاقة. وأعطت الخطة الاستراتيجية القطرية الأولوية للمناطق الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي، حيث أدمجت أنشطة التغذية المدرسية والتغذية وتعزيز القدرات والقدرة على الصمود.

124- وشهدت التحويلات القائمة على النقد نمواً ملحوظاً، حيث ارتفعت من 11 في المائة من إجمالي التحويلات في عام 2023 إلى 34 في المائة اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول 2024. وعلى الرغم من تحديات التمويل، ولا سيما بالنسبة لمساعدة اللاجئين، نفذ البرنامج الأنشطة المقررة حتى شهر أكتوبر/تشرين الأول من دون حدوث اختلالات كبيرة.

125- ولا تزال إدارة المخاطر تشكل أولوية قصوى، حيث تؤدي استراتيجيات التخفيف الفعالة إلى تقليل اختلال العمليات إلى أدنى حد. كما أكدت الإدارة أن البرنامج ملتزم بالشفافية مع جميع الشركاء في ما يتعلق بالمخاطر، مما ييسر تقاسم المخاطر، بما في ذلك من خلال الإبلاغ المنتظم. ويحافظ البرنامج على شراكات قوية مع الحكومة والقطاع الخاص وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، مما يضمن التكامل والاستجابة الإنسانية المتسمة بالكفاءة.

126- وأدت التعديلات التشغيلية، بما في ذلك خفض 600 وظيفة، إلى تعزيز فعالية التكلفة وإقراراً بالآثار الكبير الذي خلفه تقليص الحجم على الموظفين، تسعى الإدارة إلى معالجة مسألة رفاه الموظفين واستقرار القوة العاملة. ويواصل البرنامج التكيف مع حالة التمويل المتغيرة، مع الحفاظ على المشاركة المنتظمة مع أصحاب المصلحة لضمان الشفافية والاستجابة.

127- وفي أعقاب الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، أعربت سفيرة إثيوبيا عن التزام حكومتها بمواصلة الشراكة مع البرنامج وأيدت الاتجاه الاستراتيجي للخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة، مشيرة إلى مواءمتها مع رؤية 2030 الخاصة بالبلاد.

2025/EB.2/19 الخطة الاستراتيجية القطرية لأوغندا (2026-2030)، بما في ذلك نتائج التقييم والتوصيات الواردة في التقرير الموجز عن التقييم في البند 6 ج (10)

128- قدمت مديرة التقييم تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية، الذي خلص إلى أن البرنامج قد استفاد من ميزته النسبية في أوغندا في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ والخدمات اللوجستية والأمن الغذائي والتغذية. واحتوى التقييم على ست توصيات في مجالات تشمل تكامل البرامج، ودور البرنامج التمكيني، والشراكات المستدامة والاستراتيجية، وتدخلات بناء القدرة على الصمود المستدامة، والأولويات الشاملة، وتحويل النظم الغذائية. وشكر المدير القطري فريق التقييم على عمله وأكد أن الإدارة قبلت جميع التوصيات الست، وقدم أمثلة على تنفيذها الجاري.

129- وانتقالاً إلى الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة، أكد المدير القطري على مواءمتها مع خطط التنمية الوطنية وأطر الأمم المتحدة والخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2026-2029. وتتسم الخطة الاستراتيجية القطرية بتصميم مبسط يشمل ثلاث حصائل متكاملة تركز على المساعدة المنقذة للأرواح، وسبل كسب العيش القادرة على الصمود، وتعزيز النظم الوطنية. وبموجب الخطة الاستراتيجية القطرية، سينتقل البرنامج من التنفيذ المباشر إلى دور تمكيني، وسيوجه المساعدة باستخدام نهج قائم على الأولويات ومعايير، بما في ذلك للاجئين. وستسترشد المساعدة المقدمة خلال موسم الجذب في كاراموجا بالمخاطر وستكون استباقية، وسيتم تنفيذ البرامج التي تهدف إلى الوقاية من سوء التغذية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

130- وأيد أعضاء المجلس نتائج وتوصيات التقييم، مشيرين إلى أنها أثرت تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة. ووصفوا الخطة الاستراتيجية القطرية بأنها شاملة واستشرافية، وأعربوا عن تقديرهم لتركيزها على إضفاء الطابع المحلي والقدرة على الصمود وتعزيز القدرات الوطنية ونهجها التحويلي.

131- وتم تشجيع البرنامج على إعطاء الأولوية لتنفيذ سياسة إضفاء الطابع المحلي، والاستفادة من خبرات وقدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتحقيق حصائل مستدامة ودعم الانتقال إلى الملكية الوطنية. وطلبت إحدى أعضاء المجلس مواصلة تقديم التقارير بشأن كفاية المساعدة الغذائية للاجئين، مضيفاً أن البرنامج ينبغي أن يعطي الأولوية للكفاءة ويتجنب التداخل مع عمل كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وشجع عضو آخر على المشاركة الاستراتيجية الأقوى مع الشركاء والتشجيع على اعتماد نماذج متكاملة متعددة القطاعات لتعزيز الاعتماد على الذات لدى اللاجئين، ولا سيما من خلال الحماية الاجتماعية؛ كما أيد المتحدث استخدام الصيغة اللغوية المتفق عليها دولياً في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتغير المناخ والأهداف العالمية المشتركة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

132- وطُرحت دعوات لمواصلة تعميم الأولويات الشاملة، بما في ذلك الشؤون الجنسانية والتغذية والاستدامة البيئية. وطلب مزيد من المعلومات عن التوقعات بشأن الموارد وآليات تحديد الأولويات والاستهداف القائم على أساس مواطن الضعف، بالإضافة إلى تحديثات بشأن التقدم المحرز في كاراموجا في ما يتعلق بدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والتغذية المدرسية.

133- وشكر المدير القطري أعضاء المجلس على تعقيباتهم، وأكد أن الخطة الاستراتيجية القطرية ستُنفذ وفقاً لجميع سياسات البرنامج. ويظل كل من تحديد الأولويات والكفاءة وإضفاء الطابع المحلي عناصر أساسية، علماً بأن العمل جارٍ مع الحكومة والشركاء على سياسة إضفاء الطابع المحلي خصيصاً لأوغندا. وينسق البرنامج مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في البلد لتحقيق أقصى قدر من الأثر. وفي ما يتعلق بالحماية الاجتماعية، أظهر برنامج NutriCash تقدماً كبيراً وأثبتت فعاليته الكبيرة في استهداف النساء الأكثر ضعفاً. وفي كاراموجا، يعمل البرنامج مع السلطات لدعم الشراء من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لبرنامج التغذية المدرسية، باستخدام تمويل من الحكومة المحلية. ويتم استعراض افتراضات الميزانية سنوياً، مع إعطاء الأولوية للاستجابة لحالات الطوارئ في حالة تزايد الاحتياجات. ويجري المكتب القطري دراسات منتظمة لرصد أثر خفض المساعدات، ويعيد ترتيب أولويات الموارد عند الضرورة، ويبقى ملتزماً بالوصول إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

134- وعقب الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، أكد الأمين الدائم في مكتب رئيس وزراء أوغندا التزام حكومته بالنهج المتكامل والمستدام المنصوص عليه في الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة، مؤكداً على إدماج اللاجئين، والتغذية المدرسية، ومواءمة الموارد الوطنية والدولية لتسريع التقدم نحو الأهداف المشتركة.

2025/EB.2/20 الخطة الاستراتيجية القطرية لتييمور-ليشتي (2026-2030)

135- عرضت المديرية القطرية الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2026-2030، التي عبرت عن المشاورات المكثفة مع أصحاب المصلحة والتي جرت مواءمتها مع الأولويات الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتستند الخطة الاستراتيجية القطرية إلى شراكة البرنامج القوية مع الحكومة، حيث تركز على تعزيز القدرات والمساعدة التقنية على مستوى السياسات، وتستجيب لتفضيلات الحكومة بشأن الشركاء لدعم تجريب وتوسيع نطاق التدخلات في مجالات مثل الوجبات

المدرسية والحماية الاجتماعية المراعية للتغذية - قبل التبني على المستوى الوطني. سيوسع البرنامج نطاق عمله في مجال تعزيز القدرات القطرية، مع المساهمة في الخطة الناشئة للحكومة في مجال الحماية الاجتماعية. وسيتم إعطاء الأولوية للنساء والبنات في جميع مراحل تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، وسيتم دعم اعتماد الحكومة للتكنولوجيا الرقمية من أجل تعزيز الأثر.

136- وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن دعمهم القوي للعمل الذي يقوم به البرنامج في تيمور-ليشتي، زلا سيما في ما يتعلق بالوجبات المدرسية والاستعداد الوطني لحالات الطوارئ والتغذية والحماية الاجتماعية. وأشادوا بمواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية مع المزايا النسبية للبرنامج وخطط التنمية الوطنية، فضلا عن تشديدها على العمل الاستباقي والتخطيط للطوارئ والقدرة على الصمود.

137- وبالإشارة إلى أن تيمور-ليشتي تواجه تحديات كبيرة متعلقة بتغير المناخ والشمول، شجّع أحد أعضاء المجلس على اتباع النهج التعاونية والرصد والتقييم المتينين، وضمان توافر الخبرات المناسبة داخل البلد، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم استبعاد الأشخاص الضعفاء الذي يحتاجون إلى الدعم بشكل منهجي. وفي ما يتعلق بالأنشطة الشديدة الاعتماد على الموارد، يتعين على البرنامج إجراء تقييم واضح للتكاليف والفوائد والاستدامة. وتم الترحيب بالتقييم المزمع للتغذية المدرسية، وأيضا بالتزامات البرنامج إزاء تعزيز الشراكات وتحسين البيانات المصنفة، التي ستكون ذات أهمية حيوية للعمل الذي يقوم به في مجال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. كما ناشد المتحدث البرنامج ضمان كفاية التخطيط والرصد والتمويل للعمل الذي يقوم به على الأولويات الشاملة.

138- وهنا أعضاء آخرون البرنامج على عمله في مجال التغذية المدرسية ومشاركته الأخيرة مع الحكومة في فرقة العمل العالمية المعنية بالحماية الاجتماعية من أجل التغذية. وعلى وجه الخصوص، حظي إدراج العمل الاستباقي والتخطيط لحالات الطوارئ في الخطة الاستراتيجية القطرية بالتقدير، فضلا عن تركيزها على أنشطة القدرة على الصمود. كما تم الإقرار بالمواءمة التامة بين الخطة الاستراتيجية القطرية وخطة التنمية الاستراتيجية للحكومة. وتم تسليط الضوء على البرنامج الوطني للتغذية المدرسية في تيمور-ليشتي باعتباره حجر الأساس في تنمية رأس المال البشري. كما تم الإعراب عن التقدير لتبادل الدروس المستفادة في مجالات الحماية الاجتماعية والتعليم والحوكمة. وأُشيد أيضا بدور تيمور-ليشتي في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، كجزء من الالتزام الجماعي بتحقيق أحد حقوق الإنسان وهو الحق في غذاء كاف.

139- وفي أعقاب الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، أعرب سفير تيمور-ليشتي عن تقديره العميق للشراكة الطويلة الأمد بين البرنامج وبلده، ووصف الخطة الاستراتيجية القطرية بأنها أساسية لمواصلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الاستراتيجية والتنمية المستدامة في تيمور-ليشتي. كما أعرب عن تقديره لمواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية بشكل كامل مع النظم المملوكة للحكومة والتي تقودها الحكومة، وتنفيذها من خلال تلك النظم.

2025/EB.2/21 الخطة الاستراتيجية القطرية لرواندا (2026-2029)

140- قدم المدير القطري الخطة الاستراتيجية القطرية المتوائمة تماما مع الأولويات الوطنية، والتي وضعت بالتشاور الوثيق مع الحكومة والشركاء والمجتمعات المحلية. وركزت الخطة الاستراتيجية القطرية على خدمة الأشخاص الأكثر ضعفا، بمن فيهم اللاجئين؛ وتعزيز شبكات الأمان الوطنية للتغذية والقدرة على الصمود؛ وبناء نظم غذائية قادرة على الصمود؛ ودعم الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

141- وأشاد أعضاء المجلس بالنهج الشامل للخطة الاستراتيجية القطرية، ومواءمتها مع الاستراتيجيات الوطنية، وتركيزها على القدرة على الصمود والتغذية والمجموعات الضعيفة. وأشاد الكثير منهم بعملية التشاور الجامعة والتركيز على الاستجابة للآزمات. وسلط آخرون الضوء على تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية القائم على الأدلة، وتكاملها مع أولويات الحكومة، والدور المحفز للتغذية المدرسية. وتم تأييد التركيز على الملكية الوطنية، وتمكين المرأة، والانتقال من التنفيذ المباشر إلى المساعدة التقنية. وأُشيد بالبرنامج لجهوده في تعبئة الموارد، وتم حثه على الاستفادة من الشراكات مع الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بما في ذلك من خلال شبكة أعمال "تعزيز التغذية".

142- وتم تشجيع البرنامج على وضع استراتيجيات واضحة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي المتزايد بين اللاجئين، بما في ذلك نتيجة لخفض المساعدات النقدية؛ ومواصلة تقديم الدعم التقني للبرامج الوطنية للتغذية والوجبات المدرسية؛ وضمان حماية البيانات وتقديم تقارير شفافة عن الشراكات والتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ وتقديم تحديثات منتظمة عن الوضع الإنساني وتعبئة الموارد. ودعا عضوان من أعضاء المجلس إلى مواصلة تقييم الاحتياجات، وإعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر ضعفاً، والإشارة صراحة إلى المساواة بين الجنسين وتغيير المناخ في البرامج؛ وشجع آخرون البرنامج على دعم إنشاء غرف آمنة للبنات في المدارس.

143- وطُلب مزيد من المعلومات عن الفعالية من حيث التكلفة ومكاسب الكفاءة، وتحديد أولويات المستفيدين خلال فترات نقص التمويل، والمكاسب المتوقعة من النظم الرقمية والنظم المستجيبة للصدمات، واستدامة مسارات الاعتماد على الذات للاجئين.

144- وشكر المدير القطري أعضاء المجلس على دعمهم، مؤكداً على أهمية البرمجة المشتركة والشراكات ومواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية مع الأولويات الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسلط الضوء على إنجازات برنامج الوجبات المدرسية في رواندا، بما في ذلك دعم البنات، ووصف الجهود المبذولة لإضفاء لطابع المحلي على المشتريات، ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص. واعترف بالتحديات الجسيمة التي تواجه العمليات الخاصة باللاجئين والحاجة إلى استمرار دعم الجهات المانحة. وأضافت مساعدة المدير التنفيذية أن رواندا كانت واحدة من ثلاثة بلدان في شرق أفريقيا تم تحديدها على سبيل الأولوية لتعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الاستجابات المستدامة والاستهداف القائم على مواطن الضعف.

145- وعقب الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، أكد وزير الزراعة والموارد الحيوانية في رواندا على مواءمة الخطة مع الأولويات الوطنية، ونقل التزام حكومته بمواصلة الشراكة مع البرنامج.

تقرير شفوي عن الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج

146- أتت الزيارة الميدانية المشتركة، التي نسقها البرنامج، بممثلين من 17 بلداً والمجالس التنفيذية الأربعة إلى مصر، وهي بلد متوسط الدخل يستضيف مليون لاجئ، وتعتبر مركزاً إنسانياً حيوياً في المنطقة. وتفاعل الوفد مع كبار المسؤولين المصريين و16 وزارة تنفيذية، حيث ناقشوا الأولويات الوطنية في مجالات الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة ومشاركة الشباب وتمكين المرأة والقدرة على الصمود في وجه المناخ والأمن الغذائي والتكنولوجيا والابتكار والتنمية الشاملة. ولاحظت المجموعة ما يقدمه البرنامج من آليات الضمان الثلاثية المستويات والدعم المباشر للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة، بما في ذلك التحويلات القائمة على النقد والتدريب المهني. وأبرزت اللقاءات مع المستفيدين، مثل اللاجئين السودانيين والسوريين، التحديات التي يواجهها الأشخاص الذين اضطروا فجأة للاعتماد على المساعدات الإنسانية.

147- وأظهرت الزيارات الميدانية إلى دمايط والإسكندرية المبادرات المتعددة الوكالات في مجالات التمكين الاقتصادي للنساء والبنات، والتكيف مع تغير المناخ، والتعليم الشامل، والدعم المقدم للاجئين منذ زمن طويل واللاجئين الذين وصلوا حديثاً. وأكد المنديبون على قيمة مشاهدة عمل البرنامج بأم العين والتفاعل مباشرة مع المستفيدين لفهم أثر تدخلات الأمم المتحدة على حياتهم. وتم تحديد خمسة مجالات يتعين أن تخضع للتركيز المستمر: التقييم، والتعاون الحكومي، والشباب والمساواة بين الجنسين، والبرمجة التي تركز على الأشخاص، والتحول. وتمت الإشارة إلى ثلاثة شواغل: عدم القدرة على زيارة صعيد مصر، والجمود في مشاركة الإناث في سوق العمل، وتدهور الأمن الغذائي في بعض أجزاء البلاد.

148- وتضمنت التحديات التي نوقشت الأثر الملموس لتخفيض مساعدة البرنامج بنسبة 40 في المائة، وقد تجلّى ذلك في التخفيضات الكبيرة في التحويلات النقدية للأسر الضعيفة. وكان الفريق القطري التابع للبرنامج قد رحب بالوضوح الذي قدمته الخطة الاستراتيجية الجديدة، ولا سيما التوجيهات بشأن تحديد الأولويات وإنهاء التدريجي لبعض الأنشطة. وقد أكدت الزيارة على الحاجة إلى مواصلة الاستثمار في العمل الاستباقي، والنظم الغذائية المحلية، والتمويل المبتكر، وتحسين الإبلاغ عن أثر البرنامج والأساس المنطقي لاختيار برامجه.

وظائف الرقابة (متابعة)

2025/EB.2/22 الاختصاصات المنقحة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

- 149- عرضت أمينة المجلس الاختصاصات المنقحة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، مسلطة الضوء على إضافة الأخلاقيات كمجال خبرة جماعية، تماشيا مع توصية من وحدة التفتيش المشتركة.
- 150- وتمت الموافقة على الاختصاصات المنقحة بحسب الأصول.

المسائل التنظيمية والإدارية

2025/EB.2/23 برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2026-2027)

- 151- عرضت أمينة المجلس التنفيذي برنامج العمل للفترة 2026-2027، والذي حدد تفاصيل البنود والوثائق التي سينظر فيها المجلس خلال تلك الفترة، وتضمن جدولاً زمنياً مؤقتاً لاجتماعات الهيئات الرئاسية للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها.

تقارير عن دورات المجلس التنفيذي

2025/EB.2/24 ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2025

- 152- وجهت الرئيسة شكرها إلى المقررة لإعدادها ملخص الدورة السنوية للمجلس لعام 2025، مشيرة إلى أنه تم تعميم مشروع الوثيقة على أعضاء المجلس للتعليق عليه في أكتوبر/تشرين الأول 2025. ووافق المجلس على الملخص.

التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة

- 153- أعرب المقرر عن تقديره لموظفي البرنامج لدعمهم، ولأعضاء المجلس والمراقبين لتعاونهم ومشاركتهم، وأكد أن القرارات والتوصيات الواردة في مشروع تجميع القرارات والتوصيات التي اعتمدها المجلس في الدورة الحالية مطابقة لتلك التي جرى الاتفاق عليها خلال الدورة. وستُنشر الصيغ النهائية للقرارات والتوصيات المعتمدة على الموقع الإلكتروني للمجلس بحلول يوم العمل التالي، كما سيعم مشروع ملخص المناقشات التي جرت خلال الدورة لإبداء التعليقات في الوقت المناسب، وسينظر فيه المجلس للموافقة عليه في دورته القادمة.

ملاحظات ختامية من المديرية التنفيذية

- 154- تحدث نائب المديرية التنفيذية بالنيابة عن المديرية التنفيذية وأعرب عن تقديره العميق لقيادة رئيسة المجلس والمشاركة القوية لأعضاء المجلس خلال الدورة العادية الثانية. فقد مكن الاستعداد الجماعي للمجلس لتقديم تسويات صعبة من اعتماد الخطة الاستراتيجية الجديدة، وخطة الإدارة، وإطار النتائج المؤسسية، وعدد من الخطط الاستراتيجية القطرية – وجميعها وثائق قدمت الموارد والإطار البرامجي للاتجاه المستقبلي للبرنامج ولجهداته المتواصلة من أجل الوصول إلى من هم الأكثر احتياجاً.
- 155- وأدرجت الخطة الاستراتيجية الجديدة، التي جرى اعتمادها بتوافق الآراء، ثلاث حصائل استراتيجية واضحة وأكدت من جديد التزام البرنامج بالكفاءة والفعالية وزيادة الموارد الموجهة إلى عمليات الخطوط الأمامية إلى أقصى حد. وتميزت الدورة بروح الوحدة والمسؤولية المشتركة، حيث تعهدت الإدارة بالحفاظ على الحوار المفتوح والتعاون مع الدول الأعضاء. وجرى التأكيد على أهمية الثقة بين البرنامج والمجلس والدول الأعضاء كجانب ضروري للحوكمة الفعالة وتحقيق الأثر.

- 156- وجرى التنويه بشكل خاص بمساعدة المديرية التنفيذية Valerie Guarnieri التي قدمت 25 عاما من الخدمة المتميزة، وتمت الإشادة بقيادتها في تشكيل الخطة الاستراتيجية الجديدة ودورها في إلهام أفرقة البرنامج في جميع أنحاء العالم. كما أثنى نائب المديرية التنفيذية على مساهمات الموظفين وأعضاء المجلس المغادرين الآخرين، وشكرهم على إخلاصهم لرسالة البرنامج.
- 157- واستشرافا للمستقبل، دعت إدارة البرنامج إلى مواصلة الشراكة والدعم، مشددة على الاعتقاد المشترك بأنه ينبغي ألا يعاني أي طفل الجوع، وأكدت من جديد على التزام المنظمة بإنقاذ الأرواح وتغيير الحياة من أجل بناء مستقبل أفضل للجميع.